AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الرابع والثمانون
(فبراير2023)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة التاسعةوالأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي)** ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **تحصيل قيمة العدد من الباحث (نقدًا)، ويستلم الباحث عدد 6 مستلات من بحثه 5 منها (مجانًا) و (15) جنيه للمستلة السادسة الإضافية ؛**

- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الرابع والثمانون - فبراير ٢٠٢٣

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Fara AI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحدة النشر

أ/ رانداً نوار وحدة النشر

أ/ زينب أحمد وحدة النشر

أ/ شيماء بكر وحدة النشر

د/ امل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني

إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. هند رأفت عبد الفتاح

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 84

	عنوان البحث	الصفحة
•	**الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**	
1.	**الضمانات القانونية للدعاية الانتخابية ...** الباحثة/ محمد منير على قاسم	**3-50**
2.	**وباء كورونا كحدث قوة قاهرة في عقود البترول.....** الباحثة/ ثناء نايل العاسمي	**51-90**
3.	**الالتزام بضمانى العيب والمطابقة فى نطاق العقود الاستهلاكية «دراسة مقارنة»..... .....** الباحث/ محمد محسن علي محمود علي طعيمة	**91-157**
•	**الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**	
4.	**المطهر بن طاهر المقدسي وإشكالية انتمائه المذهبي.....** الباحث/ أحمد عبدالكريم عبدالغفار يوسف	**159-177**
5.	**محطات الراحة اليابانية (نساء المتعة) بالدول الآسيوية خلال الحرب العالمية الثانية (1939- 1945 م) «دراسة وثائقية».....** د. نادية محمد محمد قضب	**179-240**
•	**الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**	
6.	**الاستخدام غير المشروع لوسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بمنظومة القيم لدى عينة من الشباب الإماراتي.....** حسن عبد الله احمد الملا	**241-300**

LINGUISTIC STUDIES **الدراسات اللغوية**

.7 **La Rinascita della pace nella tragedia ”Tieste” tra -Seneca e Foscolo…… 27-1**
د. هويدا قناوي

محطات الراحة اليابانية (نساء المتعة) بالدول الآسيوية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥ م)

«دراسة وثائقية»

Japanese comfort stations (comfort women) in AD) Asian countries during World War II (1939-1945 "documentary study"

د. نادية محمد محمد قضب

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة أسيوط

Dr. Nadia Mohammed Mohammed qoudb

Assistant Professor of Modern and Contemporary History

History Department - Faculty of Arts - Assiut University

nadia_qoudb@yahoo.com

www.mercj.journals.ekb.eg

د / نادية محمد محمد قطب

الملخص:

أُطلق مصطلح "محطات الراحة" أو "نساء المتعة" أو "نساء المتعة العسكريات" بشكل صريح علي النساء اللاتي قدمن خدمات جنسية لقوات الجيش الإمبراطوري الياباني بالدول الآسيوية التي وقعت تحت الاحتلال الياباني، خلال فترة العسكرية اليابانية التي انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، واللاتي عشن عمومًا تحت ظروف العبودية الجنسية. ومحطات الراحة هي أسلوب أو سياسة اتبعتها اليابان في كل دولة قامت باحتلالها مع بوادر الحرب العالمية الثانية؛ بهدف تعزيز معنويات الجنود اليابانيين في تلك البلدان، وكذلك اتبعته في اليابان ذاتها عندما اجتاحتها جيوش الحلفاء، وكان ذلك بأمر من الإمبراطور ذاته، ونفذته الحكومة اليابانية آنذاك للحفاظ علي المرأة اليابانية، ولا توجد طريقة لتحديد عدد النساء اللواتي أجبرن على الخدمة الجنسية على وجه الدقة، ولكن في الغالب تراوحت تقديرات عدد النساء المعنيات بين (٢٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠) امرأة غير أن العدد الفعلي ربما يكون أعلى من ذلك بكثير؛ حيث دمر الجيش الياباني الكثير من الوثائق وحجبها ؛ تلك الوثائق الخاصة بنظام محطات الراحة في نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، كما أن الحكومة اليابانية في البداية لم تعلن عن أية مسؤولية عسكرية تجاه هذه المراكز؛ فلم يتم اكتشاف الأمر إلا بعد اكتشاف الأوراق والوثائق التي أظهرت الارتباط المباشر بين الحكومة اليابانية ومحطات الراحة في عام ١٩٩٢م ، ومع ذلك لا يزال الجيش الياباني يؤكد أن تكتيكات التجنيد تكون من جانب "الوسطاء" ، وليست مسؤولية الجيش، وقد رفضوا - منذ فترة طويلة - تقديم اعتذارات رسمية .

Abstract:

The term "comfort stations", "comfort women" or "military comfort women" was explicitly applied to the women who provided sexual services to the Imperial Japanese Army forces in the Asian countries that fell under Japanese occupation, during the Japanese military period that ended with the end of World War II (1939- 1945 AD), who generally lived under conditions of sexual slavery, and rest stations are a method or policy followed by Japan in every country it occupied with the beginnings of World War II; With the aim of strengthening the morale of Japanese soldiers in those countries, as well as in Japan itself when it was overrun by the Allied army, and that was by order of the Emperor himself, and implemented by the Japanese government at the time; To preserve Japanese women, there is no way to determine the exact number of women forced into sexual service, but mostly estimates of the number of women involved ranged between 200,000 - 250,000 women, but the actual number may be much higher, and the government has not announced The Japanese have no military responsibility for these places, and the matter was not discovered until after the discovery of papers and documents that showed a direct link between the Japanese government and the rest stations in 1992 AD. However, the Japanese army still confirms that the recruitment tactics by “intermediaries” were not the responsibility of the army, They refused to make official apologies

د / نادية محمد محمد قطب

أُطلق مصطلح "محطات الراحة" أو "نساء المتعة" أو "نساء المتعة العسكريات" بشكل صريح على النساء اللاتي قدمن خدمات جنسية لقوات الجيش الإمبراطوري الياباني بالدول الآسيوية التي وقعت تحت الاحتلال الياباني، خلال فترة العسكرية اليابانية التي انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، واللاتي عشن عمومًا تحت ظروف العبودية الجنسية والدعارة القسرية، ولا توجد طريقة لتحديد عدد النساء اللواتي أجبرن على الخدمة الجنسية على وجه الدقة، ولكن في الغالب تراوحت تقديرات عدد النساء المعنيات بين (٢٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠) امرأة، غير أن العدد الفعلي ربما يكون أعلى من ذلك بكثير؛ حيث دمر الجيش الياباني الكثير من الوثائق وحجبها ؛ تلك الوثائق الخاصة بنظام محطات الراحة في نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، ومع ذلك فقد نجت بعض الوثائق المهمة التي كُشف أمرها في تسعينيات القرن العشرين؛ وقد ظهر على أثرها قضية معقدة جدا[١] على صعيد العلاقات الدولية وهي قضية ملف تعويضات اليابان للدول الآسيوية، و"نساء المتعة" التي عانت من محطات الراحة اليابانية أو الدعارة القسرية، وقد كانت الغالبية العظمى من نساء المتعة من كوريا[٢] التي كانت محمية يابانية آنذاك، إلى جانب مشاركة نساء من الصين وتايوان ومانيلا وأجزاء أخرى من آسيا - بما في ذلك اليابان والمواطنين الهولنديون في إندونيسيا والفلبين وبورما وسكان جزر الهند الشرقية الهولندية[٣].

فقد أسهمت اليابان بالتعاون مع ألمانيا في اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد تكوين قوة عسكرية شاملة في أوروبا وآسيا، وعُرف التحالف الياباني الألماني آنذاك بجبهة مناهضة الشيوعية أو مناهضة "الكامنترون" الذي يرتكز على معاداة الشيوعية وعدم الرضا عن الأوضاع الاجتماعية بعد الحرب العالمية الأولى، واتبعت الإمبراطورية اليابانية سياسة الغزو العسكري بدعم من إمبراطورها، والمؤسسة العسكرية، والكثيرين من النخبة المتعلمة الذين سعوا إلى دعم الحكم الياباني وتوطيد نفوذه في جميع أنحاء شرق آسيا والمحيط الهادئ، فقد اعتدت اليابان على جاراتها الآسيويات أولا، ثم انضمت إلى المحور النازي الفاشي الألماني الإيطالي وشنت الحرب العالمية الثانية[٤].

وكان الجيش الإمبراطوري الياباني قد شرع في السيطرة على آسيا في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، وتحديدًا في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية، وسعى إلى توفير الرفاهية إلى جنوده ؛ فأسس منازل مخصصة للخدمات الجنسية لجنوده، وبالتحديد منذ عام ١٩٣٢م وحتى نهاية الحرب في عام ١٩٤٥م؛ حيث قاموا باحتجاز نساء المتعة في بيوت للدعارة تُسمى "محطات الراحة"؛ أنُشئت

لتعزيز معنويات الجنود اليابانيين وللتقليل من ظواهر الاعتداءات الجنسية العشوائية؛ حيث أغروا بعض النساء بوعود زائفة بالتوظيف فوقعن ضحية لما كان بمنزلة مخطط كبير لتهريب البشر يديره الجيش الياباني، كما اختطفوا الكثيرات من النساء الآخريات وأرسلوهن ضد إرادتهن إلى محطات الراحة التي كانت موجودة في جميع المناطق التي تحتلها اليابان، وعاشت النساء عادة في ظروف قاسية ؛ حيث تعرضن للاغتصاب المستمر والضرب أو القتل إذا قاومن(٥).

وعلى الرغم من إحجام اليابان عن الاعتراف بما قامت به من بغاء قسري خلال الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩- ١٩٤٥ م)،أو ما يُعرف تاريخياً "بمحطات الراحة"؛ فإنها تُعد ملمحاً بارزاً من أهم ملامح تاريخ اليابان المعاصر وبشكلٍ خاص تاريخ الاحتلال الياباني للدول الآسيوية ؛ حيث شكلت محطات الراحة اليابانية نقطة سوداء في تاريخ العلاقات اليابانية- الآسيوية خاصة كوريا والصين، وهي أسلوب أو سياسة اتبعتها اليابان في كل دولة قامت باحتلالها مع بوادر الحرب العالمية الثانية؛ بهدف تعزيز معنويات الجنود اليابانيين في تلك البلدان، وكذلك اتبعته في اليابان ذاتها عندما اجتاحتها جيوش الحلفاء، وكان ذلك بأمر من الإمبراطور ذاته، ونفذته الحكومة اليابانية آنذاك للحفاظ على المرأة اليابانية ، غير أن الحكومة اليابانية في البداية لم تعلن عن أية مسؤولية عسكرية عن هذه المراكز؛ فلم يتم اكتشاف الأمر إلا بعد اكتشاف الأوراق والوثائق التي أظهرت الارتباط المباشر بين الحكومة اليابانية ومحطات الراحة في عام ١٩٩٢م ، ومع ذلك لا يزال الجيش الياباني يؤكد أن تكتيكات التجنيد كانت من جانب "الوسطاء"و لم تكن مسؤولية الجيش، ورفضوا - منذ فترة طويلة - تقديم اعتذارات رسمية.

وبالرغم من أهمية هذا الموضوع وخطورته وتناول الصحف والكتابات في التاريخ الياباني والآسيوي الاجتماعي له؛ فإنه لاتوجد دراسة عربية عن هذا الموضوع من حيث النشأة والأسباب ونظام الحياة داخل هذه المحطات، وأهم المحطات بالدول الآسيوية، وموقف المجتمع الدولي، وحكومات الدول الآسيوية منها، وحتي الكتابات الأجنبية المتوفرة في هذه النقطة البحثية عبارة عن تحقيقات لمؤسسات حقوق الإنسان خاصةً لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمؤسسات النسائية الآسيوية أو دعاوي رفعتها مؤسسات و أفراد و "نساء متعة" لمقاضاة الحكومة اليابانية بشأن هذه المشكلة التي أثيرت بشكلٍ خاص أواخر القرن العشرين، ومن خلال الصحافة التي غالباً ماتكون عبارة عن زوبعة إعلامية لا غير؛ ومن هذا المنطلق سنتناول في هذه الورقة البحثية المعنونة بـ "محطات الراحة اليابانية بالدول الآسيوية خلال الحرب العالمية الثانية"؛ هذه القضية من خلال المحاور التالية:

د / نادية محمد محمد قطب

أولا: ماهية محطات الراحة اليابانية ونشأتها.

ثانيا: شكل الحياة داخل محطات الراحة وكيفية العمل بها.

ثالثا: أهم محطات الراحة بالدول الآسيوية وهي :

١- شبه الجزيرة الكورية ومحطات الراحة اليابانية.
٢- محطات الراحة اليابانية في جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا).
٣- محطات الراحة اليابانية في الصين.
٤- محطات الراحة اليابانية في الفلبين.
٥- محطات الراحة اليابانية في تايوان.

رابعا: محطات الراحة في اليابان بأمر من الإمبراطور.

خامسا: الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على محطات الراحة.

سادسا: تسويات الحرب العالمية الثانية ومحطات الراحة اليابانية.

الخاتمة

أولاً : ماهية محطات الراحة اليابانية ونشأتها .

ليس من المعروف بالضبط تاريخ أولى "محطات الراحة" التي صنعها الجيش الياباني، لكن من المؤكد أنه بدأ في ثلاثينيات القرن العشرين؛ حيث سعى الملازم الياباني أوكامورا ياسوجي Okamura Yasuji، إلى إيجاد حل لحالات الاغتصاب التي أبلغت عنها القوات اليابانية، فطلب من القيادة إرسال نساء لجنوده في مدينة شنغهاي الصينية، ولذلك من المرجح أن أولى "محطات الراحة" كانت في مدينة شنغهاي، وكانت النساء حينها من اليابانيات المشتغلات بالجنس؛ لذا أسميت المنازل بـــ"محطات الراحة" تعبيرًا عن العلاقات الجنسية، وأطلق وصف " امرأة للراحة" على اليابانيات الأوليات المشاركات في هذا الأمر تطوعًا[٦].

غير أنه من المؤكد أن انتشار محطات الراحة أو ما يُعرف بـ "المرأة المريحة" بالدول الآسيوية تعود إلى الحرب العالمية الثانية، عندما قام الجيش الياباني الإمبراطوري بتجنيد نساء من البلدان التي قام باحتلالها، مثل: كوريا والصين والفلبين لتقديم خدمات جنسية للجنود خلال المعارك والحروب، وتخطت أعداد عبيدات الجنس مائتي ألف فتاة آسيوية تراوحت أعمار كثيرات منهن بين (١٣ - ١٥) عاماً ؛حيث قام الجيش الإمبراطوري باختطافهن لاستعبادهن جنسياً وإبقائهن في مراكز الدعارة العسكرية؛ حيث تعرّضن مراراً وتكراراً للاغتصاب، بحسب شهاداتهن الخاصة التي

جمعتها منظمة "ليلا بيليبينا[٧]""Leila Bilibina" للناجيات من نظام الاستعباد الجنسي العسكري الياباني[٨].

وقد أنشئت هذه المحطات بالقرب من الثكنات العسكرية، كوسيلة للترفيه عن جنود القوات اليابانية، وحين وسع الجيش أراضيه مع احتلاله للدول الآسيوية إبان الحرب العالمية الثانية، وزادت الحاجة إلى عدد أكبر من النساء؛ لجأ الجيش إلى طرق مختلفة لضم النساء من المناطق المحتلة مثل: كوريا، والصين، والفلبين؛ بينما شارك عدد أقل من النساء من أصل أوروبي؛ ولم تستطع النساء الهروب، أو الخروج من تلك المحطات ؛ فكانت النساء محتجزات داخلها، وأحياناً في معسكرات مسورة، وفي أحيان كثيرة إذا تحرك الجيش في أنحاء المنطقة خلال الحرب؛ كان يأخذ النساء جنبا إلى جنب مع الجنود، وغالبًا ما نُقلت الكثيرات من النساء بعيدًا عن أوطانهن[٩].

ووفقاً لمناقشة الدعوى المرفوعة من جانب "نساء المتعة" الفلبينيات والكوريات والصينيات، اللاتي اختطفهن الجيش الياباني قسراً للاغتصاب والتعذيب خلال الحرب العالمية الثانية ضد اليابان أمام محكمة الاستئناف بالولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة دائرة كولومبيا، كانت هناك طرق عدة لجمع هؤلاء السيدات، وكذلك كانت هناك أهداف مختلفة وراء إقدام الجيش الياباني على بناء وتأسيس محطات الراحة؛ فقد كان "الجيش الإمبراطوري يخشى سخط الجنود بسبب ظروف الحروب والمعارك القاسية، كي لا يتحول السخط إلى تمرد في صفوفه، لذلك قُدمت النساء لهم كامتياز حربي، ومن ثم تأسس أول مركز للدعارة العسكرية في شنغهاي في عام ١٩٣٢م، عن طريق بغايا يابانيات تطوعن لأداء هذه المهمة للجيش الإمبراطوري، لكن بعد توسعات الجيش وغزوه لمناطق جديدة انتشرت محطات الراحة في كل الأماكن التي وقعت تحت الاحتلال الياباني[١٠]، واحتاج إلى إمدادات وعدد أكبر من النساء لتقديم هذه الخدمات للجنود ؛ فقام الجيش في البداية باستدراج نساء السكان المحليين عن طريق عرض وظائف وهمية؛ حيث كان الجيش الياباني يُعلن عن فرص عمل للسيدات تشمل الطهي والغسيل والتمريض، والعمل بالمصانع، ثم يأخذون النساء المتقدمات إلى "محطات الراحة"، بالإضافة إلى لجوء الجيش لخطف الكثير من النساء من المناطق المحتلة؛ ليسدوا حاجات الجنود الجنسية خلال مرحلة الحرب الدائرة علاوة على قيام الجيش الياباني في بعض المناطق الحضرية بنشر إعلانات في الصحف المحلية؛ كما قاموا – أيضا- بالاستعانة بوسطاء لجلب الفتيات إضافة إلى الاختطاف[١١].

والجدير بالذكر هنا أنه كان هناك عدد لا بأس به من القوادات من النساء اللاتي يعملن في هذا المجال كوسيطات لجلب النساء الصغيرات رغماً عن آبائهن

للعمل في محطات الراحة، وكانت معظمهن من الدول التي تحتلها اليابان، وقد كانت غالبية النساء اللاتي أجبرن على العبودية الجنسية من كوريا والصين، على الرغم من أن الكثيرات من النساء كنّ من اليابان وتايوان والفلبين والملايو وفيتنام وتايلاند وتيمور الشرقية وجزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا) و تايلاند و بورما ثم غينيا الجديدة ، وبالطبع شبه الجزيرة الكورية التي كانت الممول الرئيس للنساء اللاتي أجبرن على العمل بمحطات الراحة، وكذلك عدد من الأوروبيات بالدول الآسيوية؛ حيث أُجبرت النساء في الأراضي التي احتلتها اليابان على العبودية الجنسية[١٢].

ومنذ عام ١٩٣٨م بدأ الجيش الياباني في الاستعانة بأشخاص يابانيين أو محليين "لتجنيد" النساء، لا سيما في كوريا وتايوان، وكان من الشائع أن هؤلاء الوكلاء أو مقاوليهم من الباطن ينتقلون من مدينة إلى أخرى، ويجمعون ما بين أربعين إلى خمسين فتاة صغيرة في وقت واحد، وبمجرد أن يؤمنوا عددًا كافيًا من النساء، يقومون بإرسالهن إلى الصين ومناطق الحروب الأخرى، وكانت الطريقة الأكثر شيوعًا "لتجنيد" الفتيات الصغيرات في كوريا هي الخداع أي تقديم وعود كاذبة بالتوظيف كعاملات في المصانع أو ممرضات،أو عاملات غسيل الملابس أو مساعدات في المطبخ باليابان و غيرها من الأراضي التي احتلتها اليابان ، وعادةً ما تنخدع البنات الفقيرات من عائلات الفلاحين بهذا "التجنيد، "ولن تعرف الطبيعة الحقيقية للعمل إلا بعد أخذها إلى محطة مريحة[١٣].

وكشف تقرير مكتب الولايات المتحدة للمعلومات الحربية بعد مقابلة حوالي (٢٠) ضحية في بورما، أكدن أنهن انخدعن بعروض العمل التي قدمها الجيش الياباني لهن؛ حيث اعتقدن بوجود فرص عمل جيدة في أراضٍ جديدة، توفر لهن ولعائلاتهن حياة كريمة لكن ما حدث كان عكس ذلك. وتفيد شهادات نساء المتعة اللاتي كنّ على قيد الحياة أن الإجبار لم يكن فقط من جانب قوات الاحتلال بل كان أيضاً من جانب أهالي كوريا أنفسهم ؛ حيث كان لهم دور في عملية جلب نساء المتعة أو بشكلٍ أصح تورطوا فيها[١٤]؛ إذ تقول أصغر معمرة من نساء المتعة" يي أوك سون Yi Ok-seon" التي كانت تبلغ من العمر ٨٤ عامًا: " إنها عندما كانت شابة أخذها الجيش الياباني هي وعدد من الشابات خلال الحرب العالمية الثانية، وأُجبرن جميعهن على العمل كعبيد للجنس في محطات الراحة العسكرية اليابانية، وكذلك تذكر Yi Ok-seon "أنها كانت في الخامسة عشرة من عمرها عندما أخذها رجل كوري وآخر ياباني بالقوة إلى شمال غرب الصين، حيث كانت تتوسل لوالديها من أجل إرسالها إلى المدرسة لسنوات، لكن مع وجود عشرات الأطفال لإطعامهم لم يتمكنوا من تحمل تكاليفها"، وفي الوقت الذي أخذها الرجلان فيه، كانتOk-Seon تعمل بعيدًا عن

منزل العائلة، وبمجرد وصولها إلى الصين، قالت: "إنها أُجبرت على ممارسة العبودية الجنسية لمدة ثلاث سنوات في "محطات الراحة" التي أنشأها الجيش الياباني لخدمة قواته"، كما تقول: "شعرت بأنني تعرضت للانتهاك حقًا، وأنني خدعت وأُخذت على هذا النحو عندما كنت مراهقة صغيرة، لقد كان مثل المسلخ هناك - ليس للحيوانات - ولكن للبشر للقيام بأشياء شنيعة" (١٥).

ومن الآليات التي اتبعها اليابانيون للتجنيد ؛ شراء الفتيات أو الشابات من أسرهن المعوزة اقتصاديًا والمرهونة بالدين، وتنص نشرة استجواب الحرب النفسية رقم ٢٦ الصادرة عن مركز جنوب شرق آسيا للترجمة والاستجواب (SEATIC) على أن المدير الياباني لمحطة الراحة في بورما الذي كان يعمل تحت سلطة عسكرية؛ اشترى النساء الكوريات من عائلاتهن مقابل (١٠٠٠:٣٠٠) ين ياباني لكل منها "، وقد حدد السعر بناءً على شخصيات الفتيات ومظهرهن وأعمارهن ، وكان هو المالك الوحيد لهؤلاء النساء ، وعلى الرغم من أن مدة عقود العبودية تراوحت من "ستة أشهر إلى سنة حسب حجم دين الأسرة المقدم"، فإن النساء لا يمكنهن مغادرة محطات الراحة حتى بعد وفائهن بشروط عقودهن(١٦)، وربما كان هذا مبرر من وجهة النظر القائلة إن محطات الراحة قد تمت برضىً من الطرفين، ولم تكن رغماً عن النساء اللاتي عملن بمحطات الراحة كما كانت بموافقة دولهن.

وفي بعض الأحيان الأخري، كان الجيش الياباني يأمر رؤساء القرى الصغيرة باعتقال الفتيات في سن معينة ؛ كانت في الغالب ما بين (١٥ - ٢٢) سنة، وتسليمهن إلى القوات اليابانية من أجل "العمل"، وإذا رفضت النساء، هدد اليابانيون بتدمير القرية، وقتل الشيوخ والأطفال واتخاذ إجراءات عنيفة أخرى، وقد كان ذلك وسيلة للإكراه لحث القرويين على التضحية ببناتهم؛ حيث قالت إحدى الناجيات "إن والدتها كانت مقتنعة بالتوقيع على "بعض الأوراق" لإرسالها إلى الجيش الياباني كمساهمة في المجهود الحربي؛ لأنه لم يكن لديها أبناء تقدمهم للجيش(١٧).

أما عن نقل هؤلاء السيدات خارج بلادهن؛ فعندما استدعي الأمر استخدامهن في محطات راحة في بلدان غير موطنهن؛ قاموا بنقلهن عن طريق السفن أو غيرها من وسائل النقل المتاحة آنذاك، وكان ذلك بعد موافقة الجيش الياباني حينئذ على طلبات سفرهن بوسائل النقل المتاحة، وكذلك إصدار تراخيص لهن باعتبارهن يتمتعن بوضع خاص يماثل وضع الموظفين اليابانيين المدنيين العاملين في الجيش، وفي بعض الحالات أصدرت الحكومة اليابانية شهادات تحديد الهوية لعدد منهن لم يكن لديهن شهادات هوية على أنهن يابانيات، وقد نقلوا النساء إلى مناطق الحرب بواسطة

السفن والمركبات العسكرية، وفي بعض الحالات ترك الجيش الياباني هؤلاء السيدات وراءه على أثر حالة الارتباك التي أعقبت الهزيمة اليابانية(١٨).

ثانياً: شكل الحياة داخل محطات الراحة وكيفية العمل فيها :

لقد اشتغلت الكثير من محطات الراحة من جانب مشغلين خاصين، على الرغم من وجود حالات في بعض المناطق قام فيها الجيش الياباني آنذاك بتشغيل محطات الراحة مباشرة، حتى في تلك الحالات التي كان يشتغل فيها المرافق من جانب مشغلين خاصين، وكان الجيش الياباني آنذاك متورطًا بشكل مباشر في إنشاء محطات الراحة وإدارتها بوسائل مثل منح أذونات لفتح المرافق، وتجهيز المرافق، ووضع اللوائح الخاصة بمحطات الراحة التي تحدد ساعات التشغيل والتعريفة، وتنص على أمور مثل: احتياطات استخدام المرافق؛ فبشكل عام كانت محطات الراحة تُدار بانتظام من جانب ملاكها المدنيين، لكن الجيش كان دائمًا يسيطر عن كثب وبشكل مباشر على جوانب مختلفة من أنشطة محطات الراحة، يمكن معرفة ذلك من خلال لوائح استخدام محطات الراحة التي صيغت بدقة من جانب وحدات الجيش المحلي(١٩).

ومن أهم بنود اللائحة الخاصة باستخدام محطات الراحة التي وضعتها كتيبة المدفعية المستقلة الثانية للحصار الثقيل المتمركزة في تشانغتشو في مارس ١٩٣٨م، والتي تعاملت من خلالها أغلب محطات الراحة اليابانية بالدول الآسيوية(٢٠):

* توفير بناء صروح لمحطات الراحة من جانب الجيش بحيث يتولى السيطرة الأمنية عليها ، مع تحديد وقت العمل والعطلات والأسعار وتخصيص العملاء لكل وحدة من وحدات الجيش.

* إجراء فحص الأمراض الجنسية من الأطباء العسكريين المعينين في اللجنة الإدارية للمحطة، وفي كثير من الحالات أُصدر تذاكر فحص للجنود زوار محطات الراحة؛ فعلى سبيل المثال، تتضمن لوائح محطة الراحة هيوولو Huayue-lou في نانجينغ بتاريخ ٦ مارس ١٩٣٩م فقرات حول الفحص الطبي للنساء، وكذلك الجدول الزمني والرسوم لكل من الجنود والضباط في مختلف الرتب، ولكن لم يتم تطبيق كل هذه اللوائح في جميع المواقع، لا سيما في محطات الراحة المؤقتة الموجودة على خط المواجهة، حيث لم يكن هناك إشراف صارم، وكذلك شكل عدم كفاية الإمداد بالواقي الذكري مشكلة لدى عدد من الجنود، في حين رفض الجنود استخدامه نهائياً، وعلى الرغم من أن الطاقم الطبي لم يكن متاحًا دائمًا؛ فإن إدارة المحطات أجبرت الكثيرات من النساء على العمل حتى بعد إصابتهن بأمراض تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، و من

أشهر الوقائع في بعض الحالات ما حدث في محطة الراحة بشنغهاي؛ حيث أجبر الجيش الياباني النساء على تلقي حقنة من Sal-arsan أوArsphenamine للوقاية من مرض الزهري، ومادة "السالفارسان" هي مادة شديد السمية، والكثير من النساء اللواتي تلقينه عانين من آثار جانبية خطيرة، مثل الإجهاض والعقم[٢١].

* كانت محطات الراحة مفتوحة لفترة طويلة من الساعة ٩:٠٠ أو ١٠:٠٠ صباحا حتى وقت متأخر من المساء، غير أنه كانت هناك لوائح تنظم توزيع الوقت حسب رتب العسكرين مثل تلك الخاصة بوحدة **موريكاوا** Morikaw المتمركزة فيHuarongzen ، التي تنظم وقت الجندي من ١٠:٠٠ إلى ١٨:٠٠ صباحاً، ووقت ضابط الصف من (١٩:٠٠ إلى ٢١:٠٠) مساءً.

* أما في محطات الراحة العادية، فكان الجنود يدفعون مبلغًا معينًا من المال بشكل مباشر أو غير مباشر، وكان المال يُقسم عادة إلى نصفين بين المالك ونساء المتعة، لكن لم يتضح على وجه التأكيد ما إذا كان المبلغ قد تسلمته نساء المتعة أم لا ، كما أن الاموال التي تقاضتها محطات الراحة كانت لا تذهب إلى السيدات بل ذهبت إلى مديري محطات الراحة، على الرغم من أن بعض النساء كان بإمكانهن وضع مدخراتهن في حسابات التوفير البريدية العسكرية، إلا أنهن لم يستطعن سحب أموالهن أثناء الحرب وبعدها.

* تأتي العطلة مرة واحدة في الشهر، ونادراً ما يتم إعطاء يومين، وكانت هناك محطات راحة تعمل بدون عطلات، ولم يكن الخروج من محطات الراحة ممكنًا إلا بإذن من الجيش.

* ومن القواعد المنظمة لمحطات الراحة بشنغهاي أن يُمنع منعًا باتًا دخول أولئك الذين ارتكبوا العنف ممن هم في حالة من السُكر، والذين ضايقوا الآخرين ؛ فهؤلاء الذين يشكلون خطرًا قد حُرموا من استخدام بيوت الدعارة هذه، وعلى العكس من ذلك كان هناك عدد من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين والأشخاص حاصلين على إذن خاص للدخول في أي وقت.

* من القواعد المنظمة لمحطات الراحة أيضا؛ حظر تفتيش بيوت الدعارة على أي شخص باستثناء الضباط المفوضين من القائد العام.

* الأسعار ليست ثابتة وإنما تُحدد بمعدلات مختلفة طبقاً لرتب الضباط المختلفة، واعتمادًا أيضًا على جنسيات الفتيات؛ أي اليابانية والكورية والصينية، مع كون المرأة الصينية هي الأقل أجراً.

* كما يسمح أيضًا ضمنيًا ببقاء الضباط وضباط الصف لبضع لحظات تالية زيادة عن وقته عند دفع أموال أزيد، ولم يُسمح لضباط الصف والجنود امتياز البقاء في الليل، كما كان هناك جدول يومي يحدد الأيام التي يمكن فيها استخدام محطات الراحة من جانب الظباط غير اليابانيين الذين يعملون بالجيش الياباني.
* تتضمن سجلات استجواب أسرى الحرب الذي أجراه الجيش الأمريكي الادعاء أنه في محطة الراحة التي يديرها مدير كوري في ميتكيينا Myitkyina ببورما، كانت النساء أحرارًا في الخروج في نزهات، والمشاركة في الألعاب الرياضية، وقضاء نزهات؛ مما يعطي الانطباع بأن امرأة الراحة لديها أسلوب حياة أنيق، ومع ذلك، لابد أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن هذه كانت شهادات أمام المحققين العسكريين الأمريكيين(٢٢).

وفيما يتعلق بحياة نساء المتعة داخل محطات الراحة فقد ظهر التناقض الصارخ بين تعريف القاموس لكلمة "الراحة" والواقع المروّع لنظام نساء المتعة، وأكدت وجهات النظر هذه قصص الناجيات الأخريات من محطات الراحة ؛ فقد كن يعتبرنه سلخانة بما في ذلك تلك الموجودة في قاوجياويان في جزيرة هاينان في الصين حيث قُتلت نساء المتعة المريضات بدرجة تمنعهن من العمل بدلاً من تلقي العلاج الطبي"، وكذلك شهدت ناجيات آخريات بذلك أنهن مُنعن من الخروج أو سُمح لهن بالخروج فقط لأغراض محددة تحت مراقبة مشددة. وحتى لو سُمح لهن بالخروج، فإن عدم الإلمام باللغات المحلية والجغرافيا جعل من المستحيل على النساء الهروب؛ بالإضافة إلى ذلك فإن النساء اللاتي حاولن الفرار قد تعرضن للتعذيب والقتل علانية بوصفهن أمثولة للآخريات. ووفقًا لشهادات فإنه عندما ماتت نساء المتعة لم يتم دفنهن بشكل صحيح وبدلاً من ذلك تُركن في الشارع. و كانت النساء جائعات ويتعرضن للإيذاء باستمرار، وقد تلقت محطات الراحة فحصًا صحيًا منتظمًا من قبل أطباء عسكريين، وأي جندي كان يُعثر عليه مصابًا بمرض تناسلي فإنه كان عليه أن يبحث عن نساء غير نساء بيوت الراحة ، وإلا سيعاقب بشدة(٢٣).

والجدير بالذكر أن تقديم الخدمات الجنسية بمحطات الراحة لم يتوقف على الجنود فقط، بل كان مديروا للمحطات يقدمون الخدمة لضيوف مدنيين أو كبار العسكريين ؛ المعروفين باسم "ضيوف دور الاسترخاء "، وذلك بواقع تذكرة مدنية في مقابل تذكرة الجيش، وكان تسجل كل إيصالات تذاكر الاسترخاء، وكذلك تقارير معدلات الأجور الخاصة بمضيفات يعملن بالمحطات؛ حيث طُلب من المديرين إعداد تقارير يومية، فيها تحديد وقت الزيارات، وعدد الأشخاص في أي رتبة ممن زاروا

المحطة المعنية، وعدد الفتيات الموجودات ، وعدد المرضى وما إلى ذلك. كما تعين على المديرين إرسال تقرير عمل شهري إلى الموظف المسؤول بالحكومة، وكان هناك طبيب بالجيش يعتني بالنظافة، وهو الأمر الذي أكد حقيقة أن فتيات المتعة لا يتمتعن بالحرية تماماً وهو الأمر الذي يتضح بشكل كبير من خلال البندين (٢٩) و(٣٠) من بنود القواعد المنظمة للعمل بمحطات، والتي كان غرضها الحفاظ على النظام الجيد داخلها، ونصه على النحو التالي: لابد من الفحوصات مرة واحدة في الأسبوع والإبلاغ عنها؛ حيث كان لدى الضابط المسؤول، ضباط من الأطباء العسكريين يقومون بعمليات تفتيش للمنشأة من وقت لآخر عند الضرورة ، واذا لزم الأمر كانوا يقومون بتجنيد مساعدة سيدة من الشرطة العسكرية[٢٤].

وبالنسبة للنساء اللاتي رفضن تقديم الخدمة فإنهن قد تلقين العقاب الفوري والتعذيب في اللحظة ذاتها، حتى أن الفتيات قد حُذّرن من أنهن إذا حاولن المغامرة خارج حدود المحطة فسوف يُقتلن، ونظرًا لخوفهن الشديد مع عدم معرفة المكان المحتجزات فيه فإنهن لم يستطعن التفكير في الهروب ؛ حيث كانت المراقبة شديدة الصرامة في محطات الراحة؛ وقد حاولت إحدي السيدات الفرار ذات مرة لكن الجنود اليابانيين أمسكوا بها وطعنوها في ذراعها ورجلها[٢٥].

ثالثاً: أهم محطات الراحة بالدول الآسيوية

بدأت اليابان باستعمارها العسكري في القارة الآسيوية باحتلال منشوريا الصينية في سبتمبر ١٩٣١م، وبعد ست سنوات في يوليو ١٩٣٧م وسعت اليابان الحرب إلى شمال وشرق وجنوب الصين، ثم اعتدت على كل منطقة جنوب شرقي آسيا، وقد قام جيش الاحتلال الياباني بقتل المدنيين من أبناء الدول الآسيوية، ونهب الممتلكات في كل مكان يصل إليه ، وارتكب جرائم وحشية ليس لها مثيل في تاريخ البشرية الحديث بكل الدول الآسيوية التي احتلها. وربما كانت الجرائم الجنسية من أهم جرائم الحرب اليابانية في الكثير من بلدان آسيا والمحيط الهادي، خلال فترة الإمبريالية اليابانية و المتمثلة في محطات الراحة اليابانية بالدول الآسيوية؛ وهو الأمر الذي تسبب "في أضرار ومعاناة هائلة" خلال الحرب العالمية الثانية، خاصة فيما يتعلق بدخول الجيش الإمبراطوري الياباني في نانجينغ؛ حيث قتل الجنود اليابانيون عدداً كبيراً من غير المقاتلين كما شاركوا في عمليات النهب والاغتصاب، ورغم ذلك فإن أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي أنكروا بعض الفظائع مثل تورط الحكومة في خطف النساء للعمل "كنساء للمتعة" (الاستعباد الجنسي)، بل إن الكوريين والتايوانيين الذين خدموا في قوات إمبراطورية اليابان قد ارتكبوا – أيضاً- جرائم حرب جنسية، بالإضافة إلى العسكريين والمدنيين اليابانيين[٢٦] ومن ثم دعت القيادة العسكرية اليابانية إلى إنشاء محطات راحة عسكرية لمكافحة انتشار الأمراض

التناسلية، وتحقيق المتعة الجنسية للجنود اليابانيين.

الجدير بالذكر أنه لا توجد مستندات تحتوي على بيانات شاملة يمكن للمرء استخدامها لتحديد العدد الإجمالي لمحطات الراحة تحديدا دقيقاً، وكذلك هناك آراء مختلفة حول العدد الإجمالي من نساء المتعة؛ حيث تختلف التقديرات التي تمت اعتمادًا على الافتراض الأساسي المطبق والمنهجية ذات الصلة التي يختارها الشخص الذي يجري التقدير، وتمثلت إحدى الطرق في أخذ العدد الإجمالي للأفراد العسكريين المتمركزين في الخارج أثناء حرب المحيط الهادئ، ثم افتراض عدد الأفراد الذين يمكن أن يكونوا لكل امرأة راحة، وتتضمن هذه الطريقة النظر في معدل استخدام نساء المتعة، حيث قاموا بإحضار بعضهن لتحديد أعداد الأخريات اللاتي قاموا بإعادتهن إلى أوطانهن، أما اللاتي جلبن في مجموعات من نساء المتعة؛ فكنّ امرأة واحدة مقابل (١٠٠) جندي، وذلك طبقا لتقرير رئيس الفرقة الطبية للجيش الحادي والعشرين الياباني في شنغهاي لرئيس قسم الشؤون الطبية في إدارة الشؤون الطبية بوزارة الحرب والذي ظهر في أبريل ١٩٣٩م، مما يعني استخدام امرأة ترفيه واحدة لكل (١٠٠) فرد عسكري، وإذا قدرنا أن الجندي ذهب في المتوسط إلى محطة راحة مرة واحدة في الشهر، فيمكن افتراض أن كل امرأة ترفيه قد زارها خمسة جنود في يوم واحد، مع متوسط (١٠) أيام إجازة في الشهر؛ ونظرًا لأن النساء لم يكن في بعض الأحيان قادرات على العمل بسبب المرض، ومن ثم يمكننا قبول هذه التقديرات على أنها قريبة من الأرقام الفعلية خاصة أنه لم يُجرَ أي مسح لتحديد عدد النساء اللاتي نقلن إلى محطات الراحة في الجيش الياباني بدقة، أو نسبة النساء من كوريا، أو عدد النساء اللائي لم يعدن من ساحات القتال [٢٧].

وأشارت المصادر الفردية وكذلك تقارير المؤسسات ونشراتها التي تبنت قضية "نساء المتعة العسكريات" أنه بحلول عام ١٩٤٣م كان هناك (٣٠) محطة راحة في الفلبين، وأكثر من (٥٠) في بورما، وأكثر من (٤٠) في جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا)؛ ليصبح المجموع أكثر من (١٢٠) في هذه البلدان الثلاث، وحوالي (٦) محطات راحة بحرية والمزيد من محطات راحة الجيش في منطقة بحر الجنوب في رابول بجزر سليمان، بإجمالي (٢٠) في تلك المنطقة، وأكثر من (٤٠٠) محطة بالصين في أماكن مختلفة[٢٨]، وعلى الرغم من عدم ذكر تقديرات عام ١٩٤٢م لمحطات الراحة التابعة لوزارة الحرب في أوكيناوا، فقد أنشأوا الكثير من محطات الراحة فيما بعد، و يقدر أحد العلماء وجود أكثر من (١٣٠) محطة راحة في أوكيناوا باليابان [٢٩]، عموما كان أهم محطات الراحة كالآتي:

١ـ شبه الجزيرة الكورية ومحطات الراحة اليابانية:

تُعد كوريا من أهم الدول التي عانت من الاحتلال الياباني إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م)؛ حيث كانت تقع تحت الاحتلال الياباني[٣٠] بالفعل عند اندلاع الحرب؛ فقد عادت اليابان لغزو أراضي منشوريا في عام ١٩٣١م، واقتطعت ولاية "مانشوكيو"، وفي عام ١٩٣٧م شنت اليابان هجومها على أراضي الصين وبعدها بعامين اندلعت الحرب العالمية الثانية وتاهت كوريا في زخم الأحداث السياسية، ولم تظهر على المسرح الدولي مرة ثانية، حتى تصادمت المصالح السوفياتية والأمريكية إثر انهيار الإمبراطورية اليابانية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث طردت القوات الأمريكية اليابان من الجزر؛ جزيرة بعد أخرى؛ بل ضربتها بقنبلتَين ذريتَين ؛ الأمر أدى إلى تدمير مدينتي هيروشيما Hiroshima ونجازاكي Nagasaki واستسلام القوات اليابانية بدون شروط في سبتمبر ١٩٤٥م، وبعد استسلام الدولة اليابانية في الثاني من ديسمبر ١٩٤٥م في يالتا Yalta، اتفق الاتحاد السوفيتي (السابق) ، بقيادة جوزيف ستالين مع الولايات المتحدة الأمريكية، بقيادة هاري ترومان Harry S. Truman على تأكيد ما سبق إقراره في مؤتمر القاهرة ١٩٤٣م فيما يتعلق باستقلال كوريا، وأكد الرئيس الأمريكي ضرورة ألا تبقى أي قوات أجنبية، في المناطق التي تحررت في كوريا[٣١].

ربما أهم ما يميز القضية الكورية أن الحكومة اليابانية لم تقم محطات راحة على الأراضي الكورية بقدر ما استغلت النساء الكوريات كنساء متعة بالدول الآسيوية الأخري فكانت كوريا هي صاحبة نصيب الأسد في إمداد محطات الراحة اليابانية بالنساء؛ حيث يري المؤرخون أن عدد نساء المتعة تعدي الـ٢٠٠ ألف امرأة ـ معظمهن من كوريا والصين ـ خدمن في محطات الراحة العسكرية اليابانية في جميع أنحاء آسيا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، وأكدت الضحايا أن القوات اليابانية اختطفتهن وأجبرتهن على ممارسة العبودية الجنسية (الدعارة القسرية).

ومن ثَّم تُعد كوريا من أكثر الدول معاناة من الاحتلال الياباني ومحطات الراحة اليابانية ؛ وتمثل قضية "نساء المتعة" ملفاً شائكاً في العلاقات بين كوريا الجنوبية واليابان حتي تاريخه ؛ حيث شكل النساء الكوريات حوالي (٨٠%) من نساء المتعة اللاتي عملن في محطات الراحة اليابانية، ومن ثم تصر كوريا الجنوبية على أن تحصل على تعويضات مناسبة من اليابان حتي تنتهي محنة نساء المتعة، وهو مطلب ـ إذا وُفّي به ـ من المفترض أن يرفع قيمة صفقة التسوية في ظل مطالبة سول لطوكيو بمزيد من الخطوات لتصحيح أخطاء الماضي[٣٢].

بدأت اليابان في تجنيد النساء الكوريات بكامل قوتهن منذ عام ١٩٣٧م عندما

غزا جيشها الصين واغتصب الجنود النساء وقتلوا عشرات الآلاف من الصينيات في نانجينغ، وفي ذلك الوقت كان لدى الجيش الياباني "نساء متعة" من اليابان، ومعظمهن عاهرات محترفات سابقات وبعضهن مصابات بأمراض تناسلية، ومن أجل مكافحة انتشار المرض ومنع الجرائم الجنسية التي ارتكبها الجنود اليابانيون ضد نساء الأراضي المحتلة، اقترحت القيادة العسكرية أن تقوم الحكومة بتجنيد شابات غير متزوجات من كوريا على اعتبار أنهن عذارى، وبالتالي خاليات من الأمراض المنقولة جنسيًا، وبدأت اليابان أيضًا برنامج استيعاب نشط للكوريين في عام ١٩٣٧م، والذي تضمن "تعهد الرعايا الإمبراطوريين"، ورفع العلم الوطني الياباني، وعبادة الإمبراطور، وحضور احتفالات الشنتو، واتبعت سياسات أخرى، تتطلب تغيير الأسماء الكورية إلى يابانية وخلق هوية وطنية جديدة للكوريين المُحتلين(٣٣).

وهكذا أسست الحكومة اليابانية الأسس القانونية لتعبئة الكوريين في حربها الإمبريالية؛ حيث أصدرت قانون التجنيد الوطني في يوليو عام ١٩٣٩م، وبدأت في فرض التعبئة المنهجية الشاملة للكوريين من كلا الجنسين للجهود الحربية كأعضاء في تشونجسينداي (Chongsindae) بمعنى الاستسلام الطوعي للجسد، أو تقديم الجسد طواعية، وأرسلت طوكيو العمال الكوريين إلى اليابان، وسخالين، وأجزاء كثيرة من آسيا؛ فقد كان هناك عدد كبير من الجاليات الكورية في الصين والاتحاد السوفيتي السابق واليابان يمثلون إرثاً حياً من الحكم الاستعماري الياباني(٣٤).

ومع تصاعد الحرب الصينية اليابانية إلى حرب المحيط الهادئ في عام ١٩٤١م، أصبح تجنيد العمال الكوريين أكثر تنظيماً وإلزامياً؛ فقد قاموا بتجنيد ما يقرب من ستة ملايين كوري كجنود أو عمال قسريين طوال الحرب، فشكلوا ما يقرب من ٢٠ ٪ من سكان كوريا ، ومن المهم أن نلاحظ أن عمالة النساء في الترفيه أصبحت قانونية بحلول عام ١٩٤٢م ؛ حيث أصدرت الحكومة اليابانية عدة قرارات أهمها - في عمل النساء- كان قرار العمل لسلك الخدمة النسائية الطوعية حيث جندوا الإناث اسميًا على أساس المشاركة الطوعية؛ وربما كان ذلك سبباً من أسباب إصرار الحكومة اليابانية على إنكار أي إكراه في تجنيد النساء الكوريات في فيلق خدمة العمل التطوعي النسائي، حتى تسعينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من أن بعض النساء تطوعن للعمل في المصانع والمستشفيات، فقد جندوا الكثيرات منهن بوعود كاذبة عن تعويض جيد من عملهن في هذه المرافق، ثم إرسالهن إلى مراكز الراحة العسكرية كما حدث مع أغلب نساء المتعة(٣٥).

وقد أجبروا نساء أخريات على الانضمام إلى فيلق خدمة العمل، وتم اختطاف أخريات ببساطة، وكذلك فتيات المدارس اللاتي تراوحت أعمارهن بين (١٢ و١٤)

عامًا من مقاطعة تشولا تم تجنيدهن كرقيق للجنس فإن مصطلح تشونجسينداي (Chongsindae) أصبح يعني "نساء المتعة العسكرية في أذهان عامة الناس في كوريا؛ لأن معظم هؤلاء النساء تم تجنيدهن، تحت راية تلك المنظمة [٣٦].

وفيما يبدو أن غالبية" نساء المتعة العسكرية " من الكوريات كن ينتمين إلى أسر فقيرة في مناطق زراعية ريفية ولديهن القليل من التعليم الرسمي؛ حتى لو أردن تصحيح الظلم الذي لحق بهن، فليس لديهن سوى القليل من الوسائل لتصحيح الأخطاء التي تعرضن لها ورفع المعاناة التي عانوها، وعادة فإن النساء من الأسر الفقيرة هن أول من يُستغللن لإشباع الشهوة الجنسية التي يفترض أنها لا يمكن السيطرة عليها من الرجال ذوي الثروة و السلاح و السلطة؛ لذلك ليس من المستغرب أن اليابانيين استهدفوا القوى النسائية المتضررة من الأسر الريفية الفقيرة في حالات "مطاردة الرقيق"[٣٧].

وقالت لي يونغ سو (٧٨ عاما)، وهي كورية جنوبية: "إنها كانت في الرابعة عشرة من عمرها عندما أخذها الجنود اليابانيون من منزلها في عام ١٩٤٤م للعمل كرقيق جنس في تايوان". وقالت لي يونغ التي تناضل منذ فترة طويلة من أجل التعويضات اليابانية، "يجب ألا تهرب الحكومة اليابانية من مسؤولياتها" ، أريدهم أن يعتذروا ، أن يعترفوا بأنهم أخذوني بعيدًا، عندما كنت طفلة صغيرة؛ لأكون عبدة جنسية ، أريد أن أعترف بهذا التاريخ ، لقد "كنت صغيرة جدًا ، لم أفهم ما حدث لي و"صرخاتي لا تزال ترن في أذني حتى الآن لا أستطيع النوم" [٣٨].

وكذلك ياسوجي كانيكو (٨٧ عاماً) وهو واحد من العسكريين اليابانيين قال إنه لا يزال يتذكر صرخات عدد لا يحصى من النساء اللاتي اغتصبهن في الصين كجندي في الجيش الإمبراطوري الياباني في الحرب العالمية الثانية، فقد كانت بعضهن مراهقات من كوريا يعملن كإماء جنس في محطات الراحة التي يديرها الجيش. وكانت آخريات من النساء في القرى التي نهبها هو ورفاقه في شرق الصين. قال كانيكو في مقابلة مع وكالة أسوشيتيد برس في منزله في طوكيو: "صرخوا لكن لم يهمنا وقتها ما إذا كانت النساء على قيد الحياة أو أنهن قد متن"، "كنا جنود الإمبراطور سواء في محطات الراحة العسكرية أو في القرى وقد اغتصبناهن دون تردد"[٣٩].

٢- محطات الراحة في جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا):

أعلنت هولندا الحرب على اليابان في الثامن من ديسمبر ١٩٤١م، حيث شن أول هجوم ياباني على جزر الهند الشرقية الهولندية في يناير ١٩٤٢ م، مع احتلال بورنيو وسيليبس، وهبط الجيش الياباني في جاوة في أول مارس ١٩٤٢م، واستسلمت جزر الهند الشرقية الهولندية بعد ذلك بأسبوع، وخلال الأسابيع التالية للغزو احتلوا

سومطرة وجزر سوندا وتيمور وجزر الملوك وعمليًا كل من غينيا الجديدة، وإبان ذلك وقعت حوادث اغتصاب مختلفة من جانب الجنود اليابانيين في تاراكان وميناندو وباندونغ وبادانغ وفلوريس على سبيل المثال، وقد فرضت السلطات العسكرية اليابانية إجراءات تأديبية صارمة على الجناة في بعض الحالات، علاوة على ذلك وقع حادث خطير في بلورا، وهو مكان ليس بعيدًا عن سيمارانج في جاوة، عندما سُجنت حوالي عشرون امرأة أوروبية في منزلين لمدة ثلاثة أسابيع، و اغتصاب ما لا يقل عن خمسة عشر منهن، بمن فيهن الأمهات وبناتهن الصغيرات عدة مرات في اليوم من جانب الجنود المارة مع أفواجهم، واحتجت النساء عبثًا أمام قائد إحدى هذه الأفواج(٤٠).

ظل الوضع على حاله حتى مر ضابط ياباني رفيع المستوى، ووضع حدًا لما حدث، وكذلك وضع الاستسلام في ٨ مارس ١٩٤٢م حداً لجزر الهند الشرقية الهولندية ككيان إداري، فقد كانت أراضي جزر الهند الشرقية الهولندية السابقة تحت إدارة الجيش والبحرية اليابانية، وكانت الأخيرة مسؤولة عن الجزر النائية، والأولى عن جاوة وسومطرة، حيث كانت جافا من نصيب الجيش السادس عشر، وسومطرة من نصيب الجيش الخامس والعشرين، أما القيادة العليا للجيش السابع فكانت في سنغافورة ، التي كانت تخضع مباشرة لسلطة الحكومة في طوكيو المسؤولة عن هذه المناطق الثلاث في جزر الهند الشرقية الهولندية ، ولم تصدر الحكومة في طوكيو ولا القيادة العليا للجيش السابع لوائح أو تعليمات عامة بشأن إنشاء المعسكرات(٤١).

غير أنه بعد احتلال الجيش الياباني لجزر الهند الشرقية الهولندية، ثوضع الهولنديون في مرافق الاعتقال ومعسكرات أسرى الحرب الذين بلغ عددهم(٩٠.٠٠٠) مدني، و(٤٠.٠٠٠) عسكرياً، كما قام بعض المسؤولين في الجيش الياباني بنقل النساء الهولنديات والنساء من عرق مختلط بالقوة من معسكرات الاعتقال إلى محطات الراحة التي أقاموها بالجزر، وأجبروهن على تقديم خدمات جنسية للضباط والرجال اليابانيين؛ حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل من القواعد العامة بشأن معاملة السكان المحليين وأسرى الحرب والمحتجزين، لكنها لم تتضمن أي أنظمة أو استثناءات خاصة بالبغاء، ومع ذلك اعتبرت القوات المسلحة اليابانية إنشاء محطات الراحة، ممارسة مقبولة ، واضطر القادة العسكريون المحليون إلى وضع اللوائح المتعلقة بإنشاء محطات الراحة العسكرية في أراضيهم؛ فقد قرر رئيس أركان الجيش السادس عشر في جاوة ورئيس الإدارة العسكرية هناك أن ثمت حاجة للحصول على ترخيص لإنشاء بيت دعارة عسكري (محطة راحة)، مع إصدار الترخيص فقط في حالة استيفاء شروط معينة ، على سبيل المثال، الفحوصات الطبية المنتظمة والدفع، وكان الشرط الآخر هو أن النساء العاملات في محطات الراحة يجب عليهن القيام بذلك

طواعية؛ فوفقًا للوائح لن يصدر أي ترخيص إلا إذا وقعت النساء المشاركات بيانًا يفيد أنهن يقدمن خدماتهن طواعية ضمن تنظيم الجيش الساس عشر، وقد كان الضابط المسؤول عن المندوبية (الضابط "هييتان") هو ذاته المسؤول عن إصدار هذه الرخص، و ضمان التقيد بشروط إصدارها(٤٢).

إن النساء المؤهلات للعمل في محطات الراحة العسكرية صغيرات السن، ولا يمكنهن في كثير من الأحيان قراءة "بيان التطوع" المصاغ باللغة اليابانية أو لغة الملايو، وتبنت البحرية نهجًا مختلفًا في بورنيو في أوائل سبتمبر ١٩٤٣م، واتضح أكثر عند مقارنتها بـ كيمبيتاي(٤٣)Kempeitai داخل الجيش؛ حيث حظرت الشرطة العسكرية للبحرية جميع العلاقات بين أفراد البحرية اليابانية والسكان المحليين، باستثناء النساء العاملات في محطات الراحة العسكرية التي كان من المقرر إقامتها، ثم أمرت الحكومة العسكرية بعد ذلك اتحاد الشركات اليابانية في الجزيرة بإنشاء محطات الراحة والإشراف عليها، لكن السلطات العسكرية تولت السيطرة في وقت لاحق، وقد كانTokeitai (Tokubetsu-keisatsu-tai)، أو الشرطة العسكرية التابعة للبحرية الإمبراطورية اليابانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية هي المسؤولة عن تجنيد البغايا، ولم يتم العثور على معلومات حول الترتيبات الخاصة بالجزر الأخرى في الأرخبيل، غير أنه في كثير من المناسبات كانت تنقل النساء من جاوة إلى محطات الراحة العسكرية في الجزر النائية، ومن ثَّم يمكن الاستنتاج أن الجيش والبحرية كانتا السلطتين المسؤولتين عن محطات الراحة بجزر الهند الشرقية الهولندية، وكانت هاتان الوحدتان الإداريتان على اتصال مع بعضهما البعض، ورغم ذلك لم يتم العثور على لوائح أخرى في هذا الشأن(٤٤).

أما عن جنسيات نساء المتعة بمحطات الراحة اليابانية بجزر الهند الشرقية الهولندية فبصرف النظر عن اللاتي كن من أصول يابانية وكورية، فقد جاءت النساء المجندات من ثلاث مجموعات، وهي النساء الإندونيسيات، والنساء الأوروبيات اللاتي يعشن في معسكرات الاعتقال، والنساء الأوروبيات اللاتي يعشن خارج المعسكرات، ولم تعتقل النساء الأوروبيات في وقت واحد في جميع أنحاء البلاد، ولكن اعتقل معظمهن بحلول النصف الأخير من عام ١٩٤٢م(٤٥).

وقد جاءت فكرة محطات الراحة اليابانية بجزر الهند الهولندية الشرقية في عام ١٩٤٢م على يد ضابط ياباني بدرجة ملازم أول في البحرية الإمبراطورية اليابانية يُدعى "ياسوهيرو ناكاسوني" المتمركزة في باليكبابان بجزيرة بورنيو، وقد كان مكلفًا بالإشراف على بناء مطار، ولكنه وجد أن سوء السلوك الجنسي والمقامرة والقتال كانت أفعال سائدة بين رجاله لدرجة أن العمل توقف؛ فكان الحل الذي قدمه

الملازم ناكاسوني هو تنظيم بيت دعارة عسكري أو "محطة راحة" لهولاء الجنود، ونجاح الضابط الشاب في تجنيد أربع نساء إندونيسيات مما خفف من الحالة المزاجية لقواته بشكل جيد لدرجة أنه نال الثناء في تقرير البحرية العسكرية، وقد تكرر قرار الملازم ناكاسوني بتوفير نساء المتعة لقواته من جانب الآلاف من ضباط الجيش الإمبراطوري الياباني وضباط البحرية اليابانية في المحيطين الهندي والهادئ قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية؛ حيث كانوا ينقلون النساء من ناورو إلى فيتنام، ومن بورما إلى تيمور، مع اعتبار مسألة توفير النساء مسألة سياسية [٤٦].

الجدير بالذكر أن السيد ياسوهيرو ناكاسوني الذي كان له دور كبير في إنشاء أولي محطات الراحة بجزر الهند الشرقية الهولندية تولي رئاسة الحكومة اليابانية (١٩٧٨- ١٩٨٢م) ولم يشكل هذا الدور أي عقبة أمام حياته السياسية، واستفاض في الحديث عن محطات الراحة في مذكراته الشخصية فيما بعد؛ حيث ذكر أن النساء كن يعاملن على أنهن أول مكافأة للغزو، وأن السلطات العسكرية في الإمبراطورية اليابانية اعتقدت أن الجنس مفيد للروح المعنوية، وساعدت الإدارة العسكرية في السيطرة على الأمراض المنقولة جنسياً؛ ومن ثَم قام كل من الجيش والبحرية بتقديم النساء وإجراء عمليات التفتيش الطبي والرسوم المقررة وبناء المرافق، وبدأ السيد نوبوتاكا شيكاني رئيس مجلس إدارة مجموعة Fujisankei Communications Group، يعطي دروساً في المحاسبة للجيش الإمبراطوري عن كيفية إدارة محطات الراحة، بما في ذلك كيفية تحديد مدي ملاءمة النساء المشتريات[٤٧].

وعموما مرت عملية بناء محطات الراحة بجزر الهند الشرقية الهولندية بثلاث مراحل؛ امتدت المرحلة الأولى من منتصف عام ١٩٤٢م حتى منتصف عام ١٩٤٣م، وفي هذه المرحلة لا توجد حالات مسجلة لنساء نقلن قسراً من معسكرات الاعتقال للعمل في محطات الراحة؛ فخلال هذه المرحلة استجابت النساء الأوروبيات للإعلانات أو الطلبات المباشرة من جانب اليابانيين للعمل كنادلات في المطاعم والنوادي والفنادق، وفي بعض الحالات الأخرى، قامت الشرطة والكيمبيتاي Kempeitaiالمرهوبة للغاية بترهيب النساء من خلال تهديد حياة أسرهن؛ وفي حالات أخرى أدي التهديد بالاعتقال في المعسكرات المدنية، مع النقص الحاد في الغذاء والدواء دورًا في اتجاه النساء للعمل بمحطات الراحة، وكانت الكثيرات من النساء الهندو- هولنديات يواجهن صعوبات مالية جسيمة؛ حيث أُعْتقل أزواجهن أو آباؤهن كأسرى حرب، ولم يكن من السهل العثور على عمل، وحتي في حالة توافر العمل كانت الأجور أقل بكثير خلال الاحتلال الياباني مما كانت عليه قبل الحرب، بالإضافة إلى ذلك لم يكن الأشخاص من أصول هندية هولندية الذين يعيشون خارج

المخيمات يتمتعون بشعبية كبيرة بين السكان الأصليين[٤٨]

وعن المرحلة الثانية التي امتدت من منتصف عام ١٩٤٣م حتى منتصف عام ١٩٤٤م، استخدمت القوة الجسدية المباشرة من جانب قوات الجيش الكيمبيتاي Kempeitai لتجنيد النساء في محطات الراحة وأصبحت سمة أكثر بروزًا للسياسة اليابانية عنها في الفترة السابقة؛ حيث كان الإقناع والتخويف والتهديد غير المباشر من جانب القوادين هي الوسائل المعتادة لممارسة الضغط، أما في هذه المرحلة أخذ الجيش والحكومة العسكرية اليابانية - بمساعدة القوادين اليابانيين والكوريين - زمام المبادرة في إنشاء محطات الراحة، وتظهر البيانات أن أهم محطات الراحة العسكرية التي وظفت نساء أوروبيات، أُنشئت في باتافيا، وباندونغ، وبيكالونغان، وماجيلانغ، وسيمارانج، وبوندوفوسو؛ ربما كان هذا التغيير في السياسة؛ بسبب زيادة الإصابة بالأمراض التناسلية، وعدم قدرة محطات الراحة التي يديرها القطاع الخاص على معالجة هذه المشكلة، بالإضافة إلى ذلك، كان عدد أقل من النساء الأوروبيات متاحًا للعمل في محطات الراحة؛ حيث فضلت معظمهن إقامة علاقة بشكل مختلف كسيدة لرجل ياباني واحد، كانت هذه هي الأسباب التي ذكرها الضباط اليابانيون لاستخدام القوة في تجنيد النساء في المعسكرات حول سيمارانغ. لقد اعتقدوا أنه من بين عشرين ألف امرأة محتجزة في هذه المعسكرات، يمكن العثور على عدد كافٍ من المتطوعين لحل مشاكل تجنيدهم[٤٩].

وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة التي امتدت من منتصف عام ١٩٤٤م حتى منتصف عام ١٩٤٥، والتي جاءت بعد فترة الإغلاق (المؤقت) لعدد من محطات الراحة العسكرية التي عملت فيها النساء الأوروبيات في مايو ١٩٤٤م بما في ذلك تلك الموجودة في باتافيا وباندونج وبيكالونجان وماجيلانج وسيمارانج، ربما كان نتيجة لتقييم تقرير مفتش طوكيو حول سياسة الجيش السادس عشر، مع إغلاق عدد من محطات الراحة التي يديرها القطاع الخاص، بما في ذلك تلك الموجودة في يوجياكارتا وسيمارانج، كما انتهى نقل النساء من جاوة إلى محطات الراحة العسكرية اليابانية في الجزر النائية في هذه المرحلة، واضطرت محطات الراحة العسكرية المتبقية إلى تجنيد النساء الأوروبيات من جانب محطات الراحة التي يديرها القطاع الخاص أو غيره من القوادين[٥٠].

وفيما يبدو أن حادثة سيمارانج هي الأشهر في حالات جمع نساء للمتعة بجزر الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا)، فوفقًاً لمقال في تقرير لجنة التوثيق التابعة لصندوق المرأة الآسيوية(AWF)، أنه قد أُخذ ما يقرب من (٣٥) امرأة هولندية وامرأة من عرق مختلط قسراً كنساء متعة في أوائل عام ١٩٤٤م مع توزيعهن على محطات الراحة بواقع سيدة واحدة في معسكر أمبارا الرابع أو السادس، و(٢) لمخيم

أمباراوا التاسع و(٣) في مخيم هالماهيرا و(٤) لمعسكر جندونجان الواقع في أمباراوا وسيمارانج في وسط جاوة، و(١١) سيدة في معسكر هالماهيرا، وأعيدت ثلاثة منهن إلى مخيم جندونيان، وقد قام ضباط من الجيش الجنوبي بتسهيل هذه التحركات، ووفقًا لشهادات نساء نقلهن من مخيمي أمباراوا الرابع والسادس؛ ففي٢٣ فبراير ١٩٤٤ م طُلب من جميع النساء في المخيم من سن ٧ إلى ٢٨ عامًا أن يصطففن في فناء المخيم، ثم أُمرن بدخول مكتب المخيم واحدة تلو الأخرى، وفي اليوم التالي أي في ٢٤ فبراير، استدعوا (٢٠) سيدة إلى المكتب، واختاروا (١٧) منهن في ٢٦ فبراير، مع نقلهن إلى منشأة في مدينة سيمارانج، وأجبرن على توقيع اتفاق، مع كتابة الاتفاقية باللغة اليابانية ولم تعرف أي واحدة منهن ما الذي كانت توقع عليه، وتطوعت النساء الأكبر سناً حتى ينقذن النساء الأصغر سناً[٥١].

وحينما اكتشف كبار المسؤولين العسكريين حادثة سيمارانج بعد قدوم ضابط لمراقبة المعسكر من طوكيو، أدرك الضابط أن النساء أُجبرن على أن يصبحن نساء متعة رغماً عنهن، وأبلغ عن الأمر، وعلى أثر ذلك أغلقت مراكز الراحة في غضون شهرين بعد بدء التشغيل مع تحرير النساء بناءً على أوامر من المقر العسكري في جاكرتا، ومع ذلك استأنفت بعض هذه المحطات العمل بعد فترة قصيرة في المكان نفسه باستخدام نساء من أعراق مختلطة، وقد بدأ المسؤولون العسكريون اليابانيون في جمع النساء من معسكر النساء في مونتيلان في منطقة جاوا الوسطى نفسها لإرسالهن إلى محطة في ماجيلانج في يناير ١٩٤٤م، واعتمد اليابانيون في هذا الأمر على أحد القوادين الهولنديين؛ حيث كان يجمع قائمة بالشابات المناسبات للعمل كمضيفات في الحانات، وتسليمهن للبحرية العسكرية اليابانية[٥٢].

وفي جاوة إحدى جزر الهند الشرقية الهولندية، استخدم الجيش الياباني معسكرات الاعتقال المدنية كمصدر للشابات والفتيات في محطات الراحة، فقد أخبرت جان روف أوهيم من هولندا محكمة طوكيو في سنة ٢٠٠٠م أنها كانت في أحد تلك المعسكرات مع والدتها وشقيقاتها عندما وصلت مجموعة من الجنود اليابانيين، بما في ذلك ضابط رفيع المستوى، وكانت هناك أوامر بتفتيش النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (١٧: ٢٨) عامًا واختاروا عدة فتيات ونساء أخذوهن بعيدًا رغم احتجاجاتهن واحتجاجات أمهاتهن، ووضع الجيش الياباني هؤلاء النساء في مكان مريع رغماً عنهن، وعلى الرغم من مقاومتهن في أماكن أخرى، أخذ الجيش الياباني النساء إلى مرافق الاستعباد الجنسي لأنهم اشتبهوا في أن لهن علاقة بأعضاء المقاومة أو أنهن قد شاركن بأنفسهن على هذا النحو، كما أسهمت قوات الشرطة باعتقال النساء والفتيات في الشارع وإجبارهن على الوجود في مراكز الراحة، ولم يتردد الجيش الياباني في استخدام أي

شكل من أشكال القوة أو العنف للحصول على عدد متزايد من النساء اللازمات لجنود "مواساة" حتى في الحالات القليلة التي جلب فيها الجيش الياباني عاهرات مرخصات للعمل في محطات الراحة، فإن الظروف المعيشية في المرافق كانت صعبة للغاية؛ حيث السيطرة القاسية على الحركة، والفحوصات الطبية، وسوء المعاملة، وحرمانهن من التحكم في حياتهن الجنسية فكانت المعاملة هناك مجردة من الإنسانية والموضوعية، فقد وصلت النساء إلى الدرجة اللاتي أصبحن فيها إماءً بكل معني الكلمة [٥٣].

٣ـ محطات الراحة اليابانية في الصين

لقد كان العدوان الياباني على الصين نكبة قومية كبيرة للشعب الصيني؛ حيث خسرت الأمة الصينية في هذه الحرب خسائر فادحة؛ فقد بلغ عدد القتلى والجرحى خمساً وثلاثين مليوناً، وتجاوزت الخسائر الاقتصادية (٦٠٠) مليار دولار أمريكي، علاوة على انتهاك حرمة الشعب الصيني وإنسانيته وخاصة النساء؛ حيث تُعد الصين أولي الدول الآسيوية التي أنشأت بها اليابان محطات راحة، ربما كان أشهرها ذلك الحادث الذي عُرف باسم "اغتصاب نانكينج"، أو مذبحة نانكينج"*، عاصمة الصين آنذاك؛ فخلال الحرب الصينية اليابانية الثانية غزا الجيش الياباني مدينة نانكينغ ودمرها وأدت الفظائع التي ارتكبتها القوات اليابانية هناك ـ لا سيما الاغتصاب واسع النطاق للشابات والفتيات، والمعاملة الهمجية لعامة السكان ـ إلى حدوث احتجاج في المجتمع الدولي[٥٤].

أدت مجموعة العوامل المختلفة الموضحة أعلاه، والتي كان "اغتصاب نانكينغ" أهمها، إلى إنشاء محطات الراحة في منشوريا، وكذلك في شنغهاي، وانبثقت بذلك تعليمات من المستويات العليا للجيش الإمبريالي الياباني ، وكان السبب الرئيسي هو زيادة الجرائم التي ارتكبتها القوات اليابانية؛ كما وجد اليابانيون أن الصينيين مستاؤون من هذا السلوك، وكانوا ينتقمون بقتل الجنود اليابانيين؛ فمن أجل تهدئة المشاعر الصينية ووقف الحشود، ذهبت إدارة الجيش الياباني إلى ضرورة تعميم قرارات إنشاء بيوت الراحة في أقرب وقت دون تأخير مع استخدام النساء الصينيات لهذا الغرض وانتشرت محطات الراحة في جنوب الصين، وكذلك شمال الصين [٥٥].

ورغم أنهم قاموا بتجنيد النساء المحليات في محطات الراحة الجديدة في الصين ـ خاصة بعد اغتصاب نانكينغ ـ فإنه كانت هناك مخاوف من عدم رغبة النساء في الخدمة في محطات الراحة بالرغم من عروض الدفع المادي ، ومن ثم جندت البغايا اليابانيات في الأصل للعمل في محطات الترفيه، وأدى زيادة عدد المحطات التي أنشأها اليابانيون وقلة عدد البغايا اليابانيات إلى محاولة الجيش تجنيد النساء

المحليات بالإكراه و القوة في محطات الراحة، حتى خلال هذه الفترة المبكرة من تاريخ المحطات، لكن هناك القليل من الأدلة الوثائقية في هذه الفترة وقليل من النساء الصينيات اللاتي تقدمن لمشاركة تجاربهن الخاصة، أكدن على أنهن قد "تعرضن للضغط الشديد" للمشاركة في العمل بمحطات الراحة، وأن الضباط والأفراد رفيعي المستوى الذين قاموا بزيارة محطات الراحة أعربوا عن قلقهم بشأن التوظيف في محطات الراحة، ومن غير المعروف عدد النساء الصينيات اللاتي جندوهن أو أجبروهن على الذهاب إلى محطات الراحة في الصين وأماكن أخرى(٥٦).

وفيما يبدو أنه بحلول أوائل عام ١٩٣٨م أصبح من الواضح للبعض في الجيش الياباني على الأقل أن توظيف النساء المحليات كعاهرات يخلق مشاعر سلبية بين شعب الصين، ويمثل تحديًا محتملاً للتعاون المحلي، كما شكلت النساء المحليات خطرًا أمنيًا أكبر؛ حيث كان تحالفهن مع الجيش المحلي والمجتمع المحلي، وليس اليابان أو دولة أجنبية خارج المنطقة، وبالنظر إلى هذه الاعتبارات بدأ الجيش في استيراد نساء المتعة بشكل أكثر نشاطًا من خارج المنطقة، بدلاً من توظيف السكان المحليين في الصين، في حين أن عددًا قليلاً من هؤلاء النساء كن يابانيات، إلا أن الغالبية كن من الكوريات، وبعضهن ولكن ليس كلهن، يقمن بالفعل في اليابان. (٥٧)

وفي الوقت ذاته تقريبًا، ازداد الدعم بين العسكريين لتيسير وجود محطات الراحة؛ حيث حاول الجيش الياباني توفير نساء متعة للجنود قدر استطاعتهم، وكانت هؤلاء النساء يعاملن على أنهن سلع "مستوردة" مثل: حصص الإعاشة، والسلع الأخرى، وصُنفت نساء المتعة من "إمدادات الحرب" في فواتير الشحن، وللأهداف اليابانية ذاتها في كل الدول الآسيوية نظم الجيش محطات الراحة لضمان سلامة الجنود والضباط ورفاهيتهم ممن يستخدمون تلك المرافق، ومع اتخاذ التدابير للحد من انتشار الأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك الواقي الذكري والفحوصات الطبية المنتظمة رسمياً، وكان من المقرر أن تحصل النساء على الغذاء والمأوى والملبس والرعاية الطبية والأجور مقابل خدماتهن، في حين دفع الجنود اليابانيون مبلغًا صغيرًا لاستخدام محطات الراحة، وفي عدد من محطات الراحة في جميع أنحاء المحيط الهادئ، لم يتم دفع أجور النساء على الإطلاق، وفي الواقع كانت بيوت الدعارة مصدر دخل للجيش(٥٨).

كانت هناك ثلاثة أنواع أو فئات من محطات الراحة بالصين، في حين تباينت الإدارة المحددة لمحطات الراحة، كانت جميعها تحت السيطرة العسكرية، في كثير من الحالات، كانت مراكز الراحة تخضع لسيطرة الشرطة العسكرية اليابانية أو kempeitai، وكان هؤلاء الأفراد مسؤولين عن بعض الفظائع الأكثر وحشية في

سنوات الحرب، ولا سيما أعمال العنف تجاه نساء المتعة، بينما كان الجيش يشرف رسميًا على المحطة، وقد كانت الإدارة والظروف اليومية منذ عام ١٩٣٨م فصاعدًا، في كثير من الأحيان في أيدي مشغلين متخصصين، يعاملون كمقاولين شبه عسكريين، وكان بعض هؤلاء المتعاقدين من أصحاب بيوت دعارة يابانيين، بينما كان البعض الآخر ضباطًا عسكريين متقاعدين، وجميع مالكي بيوت الدعارة الخاصة كانوا يابانيين، ونظرًا لأن الكثير من المحطات تعاملت من خلال مقاولين متخصصين، فقد اختلفت الظروف من محطة إلى أخرى(٥٩).

كان النوع الأول من محطات الراحة عبارة عن منشآت دائمة تقع في قواعد عسكرية، ومحطات الراحة الدائمة كانت تنشأ في المدن الكبري، ومعظم النساء العاملات فيها كن في الأساس من النساء الكوريات أو الصينيات، وبعض النساء اليابانيات أيضًا ، وخدمن الضباط في القاعدة، مع وضع محطات الراحة هذه في مبانٍ دائمة، وعادةً ما كان يجري الأطباء العسكريين فحوصات طبية للنساء، وغالبًا لم يكن يحق للنساء الحصول على حصص عسكرية، أو إطعامهن في قاعة الطعام العسكرية، وكان الغذاء والنظافة كافيين، وهناك نظام رسمي لإصدار التذاكر، وبشكل عام كانت هذه المحطات تدار بشكل أفضل إلى حد ما، مع إمكانية الحصول على العلاج الطبي للأمراض المنقولة جنسياً، وإجازة للتعافي من المرض، وأيام إجازة للحيض(٦٠).

وقد أرفقوا نوعاً ثانياً من محطات الراحة شبه الدائمة التابعة لوحدات عسكرية كبيرة، أو فرق القوات الكبيرة، وفي كثير من الحالات، نقلوها مع القوات أينما حلوا، وأمكن تشغيل كل محطات الراحة الدائمة والكبيرة بشكل مباشر من الجيش أو مالكي بيوت الدعارة تحت إشراف عسكري، وكانت المحطات الملحقة بفرق القوات الكبيرة أقل جودة في الإدارة، ولم تكن عادةً مزودة بطواقم يابانية، ولكنها يمكن أن تطلب نساء المتعة من خلال نظام إمداد الجيش، وكانت الكثيرات من النساء العاملات بهذه المحطات كوريات، وقد استخدمهن الضباط والجنود على حد سواء، واختلفت الظروف في محطات الراحة هذه عن محطات الراحة الدائمة، لكنها غالبًا ما كانت أقل تنظيمًا وأكثر قسوة(٦١).

أما النوع الثالث من محطات الراحة اليابانية بالصين؛ فعبارة عن محطات مؤقتة أأنشأتها وحدات صغيرة من الجنود في مناطق القتال بمناطق الحرب أو على طول ساحات القتال، وكان الإشراف عليها سيئًا وكانت تدار من كتائب فردية، لا من ملاك متخصصين، في حين أن محطات الراحة الدائمة والأكبر كانت تحت سيطرة السلطات العسكرية، وكانت مزودة إلى حد كبير بالنساء اليابانيات أو الكوريات مع إجبار النساء المحليات – غالباً- على الالتحاق بمراكز راحة أصغر على مستوى

الكتيبة، واستقبلت بعض المحطات على مستوى الكتائب بالفعل شحنات من النساء أو زيارات من نساء من محطات راحة أخرى، ومع توسع نظام محطات الراحة خلال الحرب العالمية الثانية، ظل هذا الهيكل الأساسي المكون من ثلاثة أجزاء ثابتًا في جميع أنحاء المحيط الهادئ. (٦٢)

وقد أنشئت محطات الراحة للضباط والرجال بالصين كالاتي؛ شمال الصين (١٠٠)، وسط الصين (١٤٠)، جنوب الصين (٤٠)، جنوب آسيا (١٠٠)، وبحر الجنوب (١٠)، وسخالين (١٠)، بإجمالي (٤٠٠) محطة غطت أغلب الأقاليم الصينية، ووفقًا لمقال نُشر في تقرير لجنة التوثيق التابعة لـAWF ، في حوض نهر اليانغتسي، كانت هناك محطات راحة في المدن التالية؛ شنغهاي حوالي (١٠) محطات راحة، وفي هانغتشو Hangzhou (٤)، و(٤-٨) محطات في تشنجيانغ Zenjiang على الضفة الجنوبية لنهر اليانغتسي، ومحطة واحدة تشانغتشوChangczhou، وهي تتبع جيانغسو، وواحدة بـ يانتشو Yanzhou، في الجنوب الغربي لمقاطعة شاندونغ، و(٤) في دانيانغ Danyang على الضفة الجنوبية الغربية (اليمنى) لنهر اليانغتسي، وحوالي (٢٠) في نانجينغ Nanjing، و(٦) في ووهوWuhu بالضفة الجنوبية الشرقية لنهر اليانغتسي، و(٢٢) جيوجيانغ Jiujiangتقع على الشواطئ الجنوبية لنهر اليانغتسي في شمال غرب مقاطعة جيانغشي، و(١١) بنانتشانغ Nanchang وهي عاصمة مقاطعة جيانغشي، (٢٠) في هانكو Hankou، و(٢) في جيديان Gedian، و(٢) في هوارونغزين Huarongzen، ومحطة واحدة في ميناء يانغشان Yingshan، و(٢) في ييتشانغ Yichang ، وواحدة فيSuzhou ، و(٢) في أنكينغ Anqing وتقع في آنهوي(٦٣).

وكانت تعليمات تشغيل المحطات اليابانية تسري على محطات الراحة بالصين أيضا؛ حيث يحظر الشرب في أماكن الراحة، وكذلك يجب أن يتم دفع الرسوم وحفظ الوقت بشكل صحيح، واعتبار جميع النساء مصابات بمرض تناسلي، وحُظر على النساء أن يكون لديهن عملاء صينيون، كما حُظر على النساء الخروج إلا إلى الأماكن المرخصة بشكل خاص، وتولي مسئولية الرقابة والسيطرة هيئة من الشرطة العسكرية اليابانية، ويجب أن ترسل كل وحدة طاقمًا رائدًا لرؤية ما يدور حول محطة الراحة، ويجب أن يقود ضباط الصف رجال وحدته إلى محطات الراحة، وتمثلت العطلة الرسمية لمحطات الراحة بالصين في الخامس عشر من كل شهر(٦٤).

٤ ـ محطات الراحة اليابانية في الفلبين:

نزلت القوات العسكرية اليابانية ضمن عمليات الحرب العالمية الثانية في

جزيرة لوزون في الفلبين في ديسمبر ١٩٤١ م، وهي إحدى أراضي نفوذ الولايات المتحدة آنذاك واستسلمت مانيلا في وقت قصير، وتم تنصيب حكومة عسكرية في ٣ يناير ١٩٤٢م، واستمر احتلال اليابان للفلبين لأكثر من ثلاث سنوات، حتى استسلام اليابان، وتمكنت حرب العصابات التي شنتها قوات المقاومة الفلبينية من منحها السيطرة على ٦٠ % من الجزر، معظمها من مناطق الغابة والجبال، وردت القوات اليابانية بحملة قاسية في محاولة منها لقمع المعارضة وحرب العصابات هذه، ومن بين (٣٨١) قضية من جرائم الحرب من الفئتين "ب" و"ج" التي عُرضت على المحاكم العسكرية لما بعد الحرب في الفلبين، تضمّن نصفها تقريبًا مذابح لمدنيين محليين (١٣٨) حالة، وحالات اغتصاب (٤٥ حالة)، علاوة على حالات الاغتصاب الممنهج المتمثل في بيوت الدعارة أو محطات الراحة التي أنشأها الجيش الياباني [٦٥].

فخلال سنوات الاحتلال الثلاث انشأت اليابان أكثر من (٤٠) محطة راحة بالأراضي الفلبينية للترفيه عن الجنود اليابانيين، وكانت البداية في مانيلا؛ حيث أصدر المقدم أونيشي، قائد فريق خط اتصالات منطقة مانيلا ما عُرف بتعليمات مانيلا في فبراير ١٩٤٣م، وكانت بعنوان: "قواعد المطاعم وبيوت الدعارة المرخصة في مانيلا." والتي ضمنت في كتيب مطبوع؛ نص على أن الأماكن التي يحددها الضابط المسؤول عن خط قطاع الاتصالات في مانيلا، مع موافقة قائد الجيش - أن تكون هذه الأماكن (المطاعم المرخصة) أماكن لتناول طعام الجنود والموظفين المدنيين في الجيش، وكذلك اعتبارها دوراً للاستجمام، خاصة أنها احتفظت بمضيفات (غيشا أو نادلات) للترفيه عن الجنود والجيش والموظفين المدنيين، ولا يجوز للمديرين إغلاق أو تعليق عمل مؤسساتهم إلا بإذن من الضباط المسؤولين[٦٦].

و استخدم المطاعم ودور الاسترخاء المرخصة الجنود والموظفون المدنيون في الجيش فقط، وكان على من يريد فتح مطعم ومحطة راحة في مانيلا أن يحصل على ترخيص من الجيش، وتمتعت المطاعم ودور الاسترخاء المرخصة في مانيلا بمرافق منفصلة للضباط وكبار الضباط والخاصة والموظفين المبتدئين والموظفين المدنيين وغيرهم، ومع ذلك فإن المرافق الخاصة بضباط الصف والجنود والصغار وغيرهم من الضباط المدنيين (باستثناء الأفراد الخاصين) استولى عليها الضباط والمسؤولون المدنيون رفيعو المستوى بعد الساعة الحادية عشر مساء[٦٧].

وفي أوائل عام ١٩٤٢م كان بمانيلا (١٢) بيوتً للاسترخاء (محطات راحة) للضباط وكبار الضباط و(٥) بيوت دعارة للأفراد وضباط الصف، وشهد سجناء الحرب أن هناك (٥ أو ٦) محطات راحة في جزيرة لوزون الشمالية عملت فيها نساء كوريات وفلبينيات وصينيات، وفي بايون بونج محطة راحة واحدة، وثلاث محطات راحة في منطقة فيسايا الوسطى، ومحطة واحدة في جزيرة ماسبات تسمى "النادي

العسكري"، ومحطة في إيلويلو، أما في جزيرة باناي كان يوجد محطتان للراحة، عملت في الأولى (١٢-١٦) امرأة، وفي الثانية (١٠-١١) امرأة، ومحطة في سيبو، وبجزيرة سيبو افتتح مالك ياباني محطة راحة، وواحدة في تاكلوبان، ومحطة واحدة بجزيرة ليتي يديرها الفلبينيون وعملت بها تسع فلبينيات، وواحدة في بوراوين، ثم افتتحت محطة الراحة بحلول أغسطس ١٩٤٤م في الجزيرة ذاتها، ومحطة واحدة في بوتوان، وافتتحت محطة راحة مع ثلاث فلبينيات في عام ١٩٤٢ في جزيرة ميندناو، ومن المعروف أنه كانت هناك محطتان في كاجايان، وأنشئت محطة الراحة الثالثة في فبراير ١٩٤٣م في الجزيرة ذاتها [٦٨].

وهذا يعني أنه هناك كانت ثلاث محطات راحة في كاجايان، وواحدة في دانساران وتحديداً في الجزء الأوسط من الجزيرة، وفي دافاو كانت هناك محطة راحة؛ حيث أحضروا الكوريين والتايوانيين والفلبينيين وأجبروهم على الخدمة فيها، وفي أجزاء من الفلبين احتلها الجيش الياباني أيضًا وفقًا لشهادات الضحايا، تعرضت مجموعة من النساء للاغتصاب والاختطاف بوسائل عنيفة لتحصين المباني، ثم احتجزوهن هناك وأجبروهن على تقديم خدمات جنسية، ويمكن اعتبار هؤلاء الضحايا معادلين لنساء المتعة في كثير من هذه الحالات، بعد قتل آبائهن أو أزواجهن أمامهن وأمام أفراد أسرهن الآخرين، وكانت النساء بمثابة سجينات في محطات الراحة إذ لم يُسمح لمعظمهن بمغادرة المبنى دون إذن، علاوة على أن بعض مراكز الراحة خاصة في مناطق القتال، كانت في معسكرات عسكرية محاطة بسياج من الأسلاك الشائكة، وهو ما نصت عليه اللوائح الخاصة ببيوت الدعارة العسكرية الصادرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٢م والصادرة عن مكتب إيلويلو التابع للإدارة العسكرية للفلبين إلى الشرطة العسكرية في إيلويلو[٦٩].

الجدير بالذكر أن محطات الراحة اليابانية كانت مقامة بالمعسكرات أو الحاميات العسكرية اليابانية التي كانت في السابق مبنى بلدية هالك، أو منازل خاصة كبيرة، أو مباني المدارس الابتدائية أو الثانوية، أو المستشفيات أو الكنائس، فقد كان اليابانيون يتعمدون اغتصاب الفلبينيات بالكنائس بعد حبسهن، وتراوحت فترة حبسهن من ثلاثة أيام إلى أكثر من عام، وحوالي (٢٥%) منهن احتجزن لمدة أربعة أشهر أو أكثر، بينما احتجزت (١٧ %) منهن لمدة ثلاثة أشهر و(١٦%) منهن لمدة شهر واحد[٧٠].

٥- محطات الراحة اليابانية وتايوان

تجدّد الحكم الياباني لتايوان[٧١] خلال الحرب الصينية اليابانية الثانية في عام ١٩٣٧م، وانتهى مع انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م، وسعت اليابان بعد سيطرتها العسكرية على تايوان إلى استخدام كل موارد تايوان المتاحة في الحرب،

ولتحقيق ذلك كان يجب أن يضمنوا تعاون التايوانيين معهم، فحُظرَت الحركات المُجتمعية السابقة، وكرّست الحكومة جهودها الكاملة لما يُعرَف بحركة كومينكا Komenka movementالتي كان هدفها إضفاء طابع ياباني على المجتمع التايواني، فشُجّع التايوانيون على التحدث باللغة اليابانية، وارتداء الملابس اليابانية، وفي عام ١٩٤٠م صدرت قوانين تدعو إلى تبني الأسماء اليابانية، وفي ١٩٤٢م كما شُجّع التايوانيون على التطوع في الجيش، والبحرية اليابانية، وفي عام ١٩٤٥م أُمر بذلك على نطاق واسع، وتكبّدت تايوان الكثير من الخسائر المادية، والبشرية في الحرب، إضافة إلى تدهور الاقتصاد، وانخفاض الإنتاج الزراعي، والصناعي(٧٢).

فمن ثم تمثلت معاناة النساء التايوانيات في أن تايون كانت مستعمرة يابانية خلال الحرب العالمية الثانية، فجندوا الكثير من الرجال إما كجنود للجيش الياباني أو كعمال مدنيين في الجيش في الوقت ذاته، واستدعوا النساء من قبل الجيش أو الشرطة للعمل في أماكن مثل المستشفيات والمطابخ والمصانع، وإذا عصى التايوانيون الجيش والشرطة اليابانية، تعرضت حياتهم لخطر جسيم، وأرسلوا النساء إلى الخارج؛ إلى هاينان والفلبين والصين وإندونيسيا وبورما وأماكن أخرى، كما أرسلوهن إلى منشآت ملحقة بالموانئ العسكرية في تايوان أو مصانع الذخيرة، وأُجبرت الكثيرات منهن على العمل كنساء ترفيه في عدد من الحالات، وتعرضت النساء للإيذاء بينما كان أزواجهن أو خطباؤهن بعيدًا، وقاموا بتجنيدهن في الجيش، ولم تستطع أي من هؤلاء الضحايا تقريبًا إخبار أزواجهن بما حدث بعد عودة الرجال من الجبهة، لقد كانوا مثقلين بالسر لعقود(٧٣).

٦: محطات الراحة في اليابان بأمر من الإمبراطور

لم يقتصر أمر محطات الراحة على الدول الآسيوية التي احتلتها اليابان، وإنما امتد إلى اليابان ذاتها؛ حيث احتلت قوات الحلفاء اليابان مع نهاية الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع بريطانيا وأستراليا، وكانت تلك هي المرة الأولى في التاريخ لاحتلال اليابان من دولة أجنبية، وانتهى الاحتلال بتوقيع معاهدة السلام في سان فرانسيسكو في ٨ سبتمبر ١٩٥١م، وبتطبيق الاتفاقية في ٢٨ أبريل ١٩٥٢م رجعت اليابان دولة مستقلة من جديد(٧٤).

رغم أن الدعارة كانت محظورة رسميًا في اليابان، فإن زيارة محطات الراحة لم تكن أمرًا مستهجنًا بشكل خاص؛ فقد كانت القواعد المطبقة في هذا الصدد على أفراد الجيش والبحرية اليابانية مختلفة عن تلك المطبقة على المدنيين اليابانيين، وبعد إعلان الإمبراطور استسلام اليابان انتشرت إشاعات، وبسرعة كبيرة أن الجنود

الأمريكيين سينتهكون أعراض النساء حال وصولهم إلى اليابان كما كان يفعل اليابانيون؛ لذا اتجهت بعض العائلات التي تسكن المدن إلى إرسال نسائها إلى الريف طلبا للحماية وحذرت هذه العائلات النساء من إبداء أي ود تجاه جنود الاحتلال وأرسلت الحكومة اليابانية من جانبها في ١٨ أغسطس ١٩٤٥م رسالة لاسلكية سرية إلى مسؤول الشرطة في المحافظات اليابانية في أنحاء البلاد كافة تأمره فيها بالاستعداد لإنشاء محطات راحة لجيش الاحتلال وكان على الشرطة المحلية تعبئة متعهدين للعمل على تهيئة هذه المحطات، وفي اليوم نفسه اجتمع مسؤولون كبار من الشرطة مع متعهدين في طوكيو ويوكوهاما، ووعدوهم بمبلغ (٥٠) مليوناً من الين الياباني لمساعدتهم في تهيئة محطات الراحة وجلب الفتيات للعمل فيها، وفي اليوم الثاني طلب رئيس الوزراء الأمير كونوي من قائد الشرطة الوطنية الإشراف على هذه العملية المستعجلة قائلاً له رجاء دافعوا عن شابات اليابان[٧٥].

ومن ثم عقدت الحكومة اليابانية قبل وصول القوات الأمريكية بأسبوع تحديدا في ٢١ أغسطس ١٩٤٥م اجتماعاً لمناقشة المشكلة المتوقعة للعنف الجنسي الذي سيرافق الاحتلال لذا أبدي عدد من الوزراء تخوفهم من حالة الاغتصاب الجماعي الذي قد تتعرض لها اليابانيات من قوات الاحتلال؛ لذا أصدرت قراراً بتهيئة ماعُرف رسميا بمراكز التسلية والاستجمام (Recreation and Amusement Centers) واختصارات بمراكز(R.A.C)، وعُرفت شعبيا بمحطات الراحة (Comfort Stations) قرب كل قاعدة أمريكية، وزاد اصرار وزارة الداخلية على إنشاء مراكز التسلية التي تضمنت قاعات الرقص والمطاعم والحانات بالإضافة إلى بيوت الدعارة؛ خاصة بعد حوادث الاغتصاب التي وقعت في جزيرة أوكيناوا؛ حيث قدر مؤرخ أوكيناوا أن القوات العسكرية المتحالفة اغتصبت (١٠٠٠٠) امرأة من أوكيناوا خلال الحرب العالمية الثانية، وقد كانت الـ(R.A.C) أكبر المنظمات التي أنشأتها السلطات اليابانية لتوفير الدعارة المنظمة لمنع الاغتصاب والعنف الجنسي من قوات الحلفاء المحتلة [٧٦].

وتبنت الحكومة المشروع رسمياً ووفرت الأموال لإقراضها إلى المتعهدين لتسهيل وتسريع عملهم، وكلفت وزارة الخارجية والداخلية والمالية وبلدية طوكيو توفير كل ما يتطلبه المشروع، وقد أبدي المتعهدون امتنانهم لهذه الفرصة التي منحت لهم لخدمة الأمة فتجمعوا أمام القصر الإمبراطوري وصاحوا بصوت واحد يعيش الإمبراطور، علاوة على ذلك اتصل القادة الأمريكيون بهم في سبتمبر ١٩٤٥م وطلبوا إنشاء بيوت دعارة لقواتهم، وعرضوا مساعدة الشرطة العسكرية الأمريكية إذا لزم الأمر، وأصبح جلب عدد من النساء للعمل كحاجز يحمي عفة النساء الجيدات سياسة

متبعة في اليابان في التعامل مع الغربيين الذين عدوهم (برابرة) بعد أن فتح بيري اليابان على العالم الخارجي عام ١٨٥٤م وأنهى عزلتها [٧٧].

فقد خصصت اليابان فتاة أسمها أوكيجي (Okichi) للقنصل الأمريكي الأول ثاوزند هارس ((Townsend Harris)، وقد عدت هذه الفتاة في الثقافة اليابانية مضحية مجيدة للوطن، وهكذا عمل المتعهدون في عام ١٩٤٥م على توظيف صوره أوكيجي في مهمتهم، وكانوا يقولون في سعيهم لجمعهن أنهن سيكنّ نساء في خدمة الوطن، وسيصبحن أوكجيات حديثات ولكن المفاجأة التي تعرضت لها الحكومة أن نساء المتعة المحترفات أبدين ممانعتهن في أن يصبحن أوكيجيات حديثات لأنهن كن خائفات من الأمريكيين الذين صُوروا لهن بداية زمن الحرب على أنهم رجال ضخام البنية ومن ثم سيكون من الصعب على اليابانيات معاشرتهن ومن ثم سيصبن بجروح خطيرة وقد يفقدن حياتهن؛ لذا اتجه المتعهدون إلى استخدام نساء خبيرات في الدعارة لإقناع نساء المتعة للمشاركة في هذه المهمة الوطنية العظيمة للنساء اليابانيات[٧٨].

ولجأ المتعهدون إلى وسيلة جديدة تتمثل في نشر إعلانات في الصحف لدعوة الفتيات الراغبات في العمل على أن يكن من الأعمار التي تتراوح ما بين (١٨: ٢٥) سنة، وفي مقابل عملهن سوف يوفر لهن المسكن والملبس والغذاء وكانت أغلب النساء اللاتي استجبن لهذا الإعلان وحضرن المقابلة المخصصة له ، يرتدين ملابس رثة، وبعضهن كن حفاة، وغالبيتهن العظمي لم تكن لديهن أي تجربة في البغاء، ومع نهاية شهر أغسطس ١٩٤٥م كان هناك (١٣٦٠) فتاة سجلت نفسها للعمل في محطات الراحة في طوكيو وحدها، وفي نهاية سبتمبر ١٩٤٥م استدعت سلطات الاحتلال رئيس بلدية طوكيو إلى المقر العام لسلطة الاحتلال وطلب منه تقسيم فتيات الراحة على المناطق القريبة من معسكرات قوات الاحتلال وتقسيمهن حسب رغبتهن؛ قسم للجنود البيض وقسم للجنود السود، وبحلول نهاية شهر نوفمبر ١٩٤٥م، كانت هناك (٢٥) محطة راحة غير تابعة لجمعية (R.A.C) توظف (١٥٠٠) امرأة في طوكيو، مقارنة بـ "أكثر من (٢٠٠٠) أمراة تابعة لـ (.R.A.C)، وفي ٢٩ ديسمبر وصل عدد البغايا في طوكيو (٦٠٠٠) امرأة باستثناء بغايا الشوراع اللائي فاق عددهن بكثير عدد النساء العاملات في بيوت الدعارة [٧٩].

كما أن المتعهدين الذين عملوا على توفير النساء في محطات الراحة للجنود اليابانيين سابقاً هم أنفسهم من عمل نشاط توفير نساء الراحة للجنود الأمريكيين الذين كانوا قبل قليل أعدائهم ؛ لقد كانوا مستعدين لتغيير قناعاتهم مع تغير الظروف، وبعد ذلك اجتمعت النساء المجندات في محطات الراحة أمام القصر الإمبراطوري، ورددن القسم لخدمة الوطن الذي جاء فيه:" على الرغم من أن عائلتنا الأمة اليابانية ظلت

(٣٠٠٠) سنة ماضية ثابتة كالجبال والوديان والأنهار والأشجار، ومنذ ١٥ أغسطس ١٩٤٥م الذي أشار إلى نهاية عهده صرنا في خراب وحزن غير محدود، ونحن على وشك الوقوع في اليأس والإحباط..... لذا نحن متحدون ونسير إلى حيث إيماننا يقودنا مضحين بعدة آلاف منا لنكون أوكيجيات عصرنا ، ونكون حصناً يمنع الموجات الهائجة حتى نحافظ على نقاء جنسنا؛ ورغم ذلك عانت النساء اللاتي خدمن في محطات الراحة من أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة إذ كان على كل واحدة منهن مضاجعة من (١٥: ٦٠) جندياً أمريكياً في اليوم الواحد ؛ الأمر الذي أدي لانتحار عدد منهن، والبعض الآخر منهن تركن العمل، ومع حلول منتصف سبتمبر ١٩٤٥م صار منظر النساء العاملات في محطات الراحة اعتيادياً في المجتمع الياباني، إذ انتشرت محطات الراحة في حوالي عشرين مدينة يابانية، وكانت أسعار فتيات الراحة رخيصة جدا؛ فسعر الواحدة منهن لا يتجاوز (١٥) يناً يابانياً أو دولاراً أمريكياً واحد أي ما يعادل سعر نصف علبة سجائر في السوق اليابانية[٨٠]

وعلى الرغم من أن سلطة الاحتلال شجعت ودعمت في بداية الاحتلال محطات الراحة فإنها غيرت موقفها في منتصف كانون الثاني ١٩٤٦م، وطلبت إلغاء كل محطات الراحة مبررة موقفها الأخير بأن محطات الراحة عمل غير ديمقراطي، ويمثل انتهاكاً لحقوق النساء الإنسانية، إلا أن حقيقة تغير الموقف الأمريكي ترجع إلى الارتفاع الخطير في الأمراض التناسلية بين أفراد قوات الاحتلال؛ ففي الوقت الذي دخل فيه حيز التنفيذ بعد شهور قليلة أظهر فحص الأمريكان لفتيات محطات الراحة أن نسبة (٩٠%) منهن كانت نتيجة فحصهن إيجابية، وكان (٧٠%) من القوات الأمريكية مصابة بمرض الزهري و(٥٠%) منهم مصاب بالسيلان[٨١].

ولم يقبل كل أولئك الموجودين في قوات الاحتلال رعاية القوات الأمريكية لبيوت الدعارة التي تجيزها اليابان، واعتبر بعض قادة الوحدات الدعارة "مشكلة مستوطنة ابتليت بها قواتهم"، وحاولوا (بنجاح محدود) منع رجالهم من التآخي مع اليابانيين، ووسط شكاوى من بعض العسكريين المتدينين والمخاوف من أن الكشف عن بيوت الدعارة من شأنه أن يحرج قوات الاحتلال في الولايات المتحدة، قد أحرجت الشكاوى الجنرال ماك آرثر القائد العام لقوات الاحتلال؛ فقام بإغلاق جميع بيوت الدعارة ومحطات الراحة، وأماكن الدعارة الأخرى، وأصبحت محظورة نهائياً في أغسطس ١٩٤٦م، وسرعان ما انهار النظام الذي وضعه اليابانيون، ولم يكن اهتمام ماك آرثر الأساسي مجرد اهتمام أخلاقي، بل كان اهتماماً صحياً أيضاً و بحلول ذلك الوقت كان أكثر من ربع الجنود الأمريكيين في قوات الاحتلال يعانون من مرض ينتقل عن طريق الاتصال الجنسي، و"أدت سياسة الحظر على مستوى البلاد إلى

إخراج أكثر من (١٥٠.٠٠٠) امرأة يابانية من العمل فجأة، استمر معظمهم في خدمة القوات الأمريكية بشكل غير قانوني؛ وكان الكثير منهن يعانين من الأمراض المعدية(٨٢).

٧: الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على محطات الراحة

تركت محطات الراحة اليابانية بالدول الآسيوية وباليابان ذاتها آثار جسيمة وخطيرة على محتلف الأصعدة ؛ ربما كان أكثرها وأخطرها هي الآثار المترتبة على الصعيد الاجتماعي ؛ حيث الأثر النفسي السيئ للغاية نتيجة العنف الذي تعرضت له النساء؛ فقد صاغ الجيش الياباني التنظيمات التفصيلية لإنشاء محطات الراحة، واستخدامها وتشغيلها والتحكم فيها بشكل محكم جداً، وكانت التنظيمات مفصلة للغاية لدرجة أنها جعلت النساء مجرد سلع، وكانت الحياة في محطات الراحة هذه بمثابة الجحيم للنساء؛ فقد تعرضن للضرب والتعذيب بالإضافة إلى اغتصابهن من قبل ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ جنديًا وضابطاً يوميًا أو يومًا بعد يوم، لفترات تتراوح من (٣ أسابيع: ٨ سنوات)، كانت الظروف المعيشية ضيقة ومتهالكة، وتعرضت حياة أولئك الذين اضطروا لاتباع القوات في جبهات القتال للخطر يومًا بعد يوم، كان الطعام عادة ذا نوعية رديئة وقليل الإمدادات(٨٣).

عانت نساء المتعة من الأمراض المنقولة جنسياً حيث استمرت معهن طوال حياتهن مع انتشار هذه الأمراض؛ فعلى الرغم من إجراء الفحوصات الطبية التي يقوم بها أطباء الجيش في بعض الأحيان، فإن الكثير من النساء عانين من الأمراض المنقولة جنسياً، وعندما أحضروهن إلى محطات الراحة كن عذارى و يتمتعن بصحة جيدة في الجسد والروح، ولكنهن تركن أماكن الراحة مريضات في الجسد والروح، علاوة على عمليات القتل الجماعي لنساء المتعة السابقات على أيدي الجنود اليابانيين، وقتل آخريات؛ حيث وضعن في ملاجئ تحت الأرض تعرضت للقصف، وقد تخلى الجنود اليابانيين الفارين عن الكثيرات من نساء المتعة إذ تركوهن ليمتن في الأدغال، أو بسبب المجاعة ، أو يصلن إلى منازلهن بأي وسيلة يمكن أن يجدنها، ولا أحد يعرف عدد النساء اللواتي لم يصلن إلى المنزل(٨٤).

عانت أسر تلك السيدات من الخزي والعار الذي عشن به، فقد شعرت الغالبية العظمى من النساء بالعار والشعور بالذنب، وهو الأمر الذي ترتب عليه التفكك الأسري بالمجتمع الآسيوي، ولكن كان شعوراً في غير محله، لقد دفعن إلى هاوية العزلة بسبب الأعراف الاجتماعية الصارمة، وحُرمت الكثيرات منهن من التعاطف والتفاهم، وكان عدد كبير من المتزوجات لا يستطيعن الإنجاب، والبعض الآخر يحمل

نفورًا تامًا من الجنس والرجال لأكثر من أربعة عقود، لقد عانين بصمت من الآثار اللاحقة للوحشية التي تعرضن لها، وهناك الكثيرات من النساء تخلين عن فكرة العودة إلى منزلهن من منطلق الشعور بالخزي، وبقين في أرض أجنبية ومكثن هناك لبقية أيامهن، ومن بين هؤلاء النساء الكوريات اللاتي نقلوهن إلى الصين وبقين هناك بعد الحرب، غير أن بعض النساء عدن إلى كوريا الجنوبية فقط في التسعينيات، وفي كثير من الحالات، كانت تلك النساء العائدات إلى ديارهن قد عانين من إصابات وعشن حياة بائسة، غير قادرات على نسيان قسوة الماضي، كما عانت الكثيرات منهن من إعاقات جسدية وأمراض تناسلية، ولم يتمكنّ من الإنجاب، ولم تتمكن الأخريات من الزواج، كما أن اللاتي تزوجن في النهاية اضطررن في كثير من الأحيان إلى إخفاء ماضيهن، غير قادرات على إخبار الآخرين بالألم الذي شعرن به في قلوبهن، وكان هذا من أثقل الأعباء التي يجب تحملها[٨٥].

وفيما يتعلق ببعض الآثار الاجتماعية لمحطات الراحة باليابان؛ فبعد أن سرحت الحكومة اليابانية فتيات محطات الراحة من العمل ذودتهن بشهادات تقديرية شكرتهن فيها لخدمتهن البلاد ولأنهن كن سد للعفة أي للمحافظة علي النساء اليابانيات من التعرض للاغتصاب، ولكن لم تصرف لهن رواتب تقاعدية أو مكافأة نهاية الخدمة، وفي ديسمبر - كانون الأول عام ١٩٤٦م أعلنت وزارة الداخلية اليابانية السماح للمومسات بالعمل في مناطق حددت لهن وخلال بضع سنوات كان هناك حوالي (٥٠: ٧٠) ألف امرأة تعمل في هذه المناطق ، كان من بينهن صينيات وكوريات، وقد عملت نساء المتعة في هذه المناطق بشكل دائم أو نصف وقت؛ فقد أطلق عليهن اليابانيون اسم بانبان panpan أي النساء المتوفرات[٨٦].

ومن اللافت للنظر أن أمر محطات الراحة الجنسية امتد إلى النساء اليابانيات أيضا، خاصة عندما وقعت اليابان نفسها تحت الاحتلال الأمريكي في أواخر الحرب العالمية الثانية، ومن ثم ولد أطفال من نساء المتعة اليابانيات من الجنود الأمريكيين، وواجهوا فيما بعد صعوبات اجتماعية كبيرة في اليابان؛ بسبب ما كان يواجهونه من احتقار وتمييز من المجتمع الياباني، وقد تنوعت أسباب اتجاه النساء للعمل في الدعارة فالبعض منهن كن من العاملات في محطة الراحة، وعندما أغلقت هذه المحطات لم يجدن عملاً آخر يعلن به أنفسهن فاتجهن إلى الدعارة، والبعض الآخر منهن فقدن عذريتهن قبل الزواج ، والبعض منهن بسبب ضغط العامل الاقتصادي إلا أن استطلاعاً للشرطة بين الأعوام ١٩٤٦- ١٩٤٧م أظهر أن أغلبية البان البان، قلن إنهن اخترن هذا الطريق بدافع الفضول، ولقد استبد الجنود في قوات الاحتلال ووصل عدد من خدموا في اليابان إلى المليون جندي تقريباً في حقب مختلفة، ومن لم يمارس

الجنس منهم مع يابانيات كان نادراً؛ ومع ذلك فإن محطات الراحة ودور البغاء لم تمنع حوادث اغتصاب قام بها جنود الاحتلال الأمريكي، ولكنها كانت حوادث فردية بمعدلات قليلة(٨٧).

وكذلك عانت نساء المتعة من الرعب من هذه المحطات، فمثلاً عندما احتل اليابانيون بورنيو، فرّ الصينيون الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من سكان الحضر من منازلهم إلى المناطق الريفية كوسيلة لتجنب العدو الياباني، وسعى الرجال الصينيون إلى تجنب إجبارهن على الانضمام إلى عصابات العمل بينما كانت النساء ترتجف من فكرة تعرضهن للاغتصاب وتجنيدهن كنساء ترفيه لخدمة القوات اليابانية، وبالتالي ظهرت ثلاثة اتجاهات لمواجهة هذه الحالة ؛ تمثل الاتجاه الأول في تزويج الفتيات في سن الزواج على وجه السرعة ؛ مما أدى إلى زيادة تعداد السكان بنسبة (١٠%) في منطقة كوتشينغ خلال هذه الفترة، والاتجاه الثاني كان استجابة "الخوف والهرب"، والتي شهدت نزوحًا جماعيًا لثلث سكان منطقة كوتشينغ؛ فقدغادر نصف السكان الصينيين في كوتشينغ إلى المناطق الداخلية والساحلية مثل سانتوبونغ؛ حيث كانوا يعيشون على الأرض، ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أنه بشكل عام لم تكن هناك معارضة للغزو والاحتلال الياباني في جميع أنحاء شمال بورنيو، ولا سيما من الصينيين، إلى جانب خلفية الجمود السياسي للمجتمع الصيني في المناطق الثلاث، والاتجاه الثالث كان الخوف الدائم من إجبار الفتيات على العمل كبغايا وهو السبب الرئيس وراء انتشار الكثير من الزيجات المدبرة على عجل في زمن الحرب بين العائلات الصينية، ومن ناحية أخرى كانت هناك حالات لنساء أصيلات تعايشن عن طيب خاطر مع اليابانيين، وعادة ما يكون هؤلاء من الرتب العليا في Gunseibu، بشكل أساسي لتحقيق مكاسب مادية(٨٨).

ومع تدهور حالة الحرب في اليابان، أصبحت الحياة في محطات الراحة بشكل عام أكثر بؤسًا؛حيث أُجبرت النساء على اتباع الجيش مرة بعد مرة، ولم يكن لديهن حرية على الإطلاق. عندما بدأ الجيش الياباني في التراجع من مكان إلى آخر في جنوب شرق آسيا، كانت النساء إما مهجورات أو مقدر لهن مشاركة مصيرهن مع الجيش المهزوم، ولقي البعض حتفهن، وهربت أخريات بأعجوبة لكي تحميهم قوات الأمم المتحدة، وانتهت حرب المحيط الهادئ في ١٥ أغسطس ١٩٤٥م، لكن هؤلاء النساء اللواتي نجون لم يستطعن العودة إلى ديارهن بسهولة(٨٩).

د / نادية محمد محمد قطب

سادسا: تسويات الحرب العالمية الثانية ومحطات الراحة اليابانية

تُعدّ اليابان الدولة الأخيرة التي هُزِمت في الحرب العالميّة الثانية بعد ضرب الولايات المتحدة الأمريكية لمدينتي نجازاكي وهيروشيما بقُنبلتين ذريّتين؛ ممّا أدّى إلى استسلام اليابان ورفع علم الولايات المُتّحدة الأمريكيّة في مدينة طوكيو وانتهاء الحرب العالميّة الثانية، وهو الأمر الذي تشكلت على أثره لجنة الحرب التابعة للأمم المتحدة بغرض التحقيق في جرائم الحرب، وقامت بإعداد قوائم مجرمي الحرب وتقديم توصيات إلى الحكومات الأعضاء بشأن مختلف من جانب المحاكمات المقترحة المتعلقة بتوعية مجرمي الحرب ومحاكمتهم ومعاقبتهم، وعند إعداد هذه القوائم؛ أخذت الهيئة في الاعتبار الوثائق التي عرضتها عليها الحكومات الأعضاء، وقد أنشئت لجان فرعية للمحيط الهادئ والشرق الأقصى بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٧م، بالإضافة إلى ذلك، أنشأت معظم دول الحلفاء مكاتب جرائم الحرب الخاصة بها في عام ١٩٤٥م، وكذلك وافق الحلفاء على إنشاء لجنة الشرق الأقصى، وفي أبريل ١٩٤٦م وضعت هذه اللجنة سياسة مقاضاة مجرمي الحرب اليابانيين ورسمت تعريف جرائم الحرب(٩٠).

ووقعت اليابان تحت الاحتلال الأمريكي لمدة ست سنوات تقريباً، عقد مؤتمر السلام بعدها في ١٩٥١م؛ لتسوية المسائل الناشئة عن الحرب العالمية الثانية في سان فرانسيسكو؛ حيث وقعت معاهدة في ٨ سبتمبر ١٩٥١م بين اليابان وقوات الحلفاء عُرفت بمعاهدة سان فرانسيسكو، وصادق عليها الدايت الياباني في ٢٦ من أكتوبر ١٩٥١م، وفيها عُرفت دول الحلفاء على أنها تعني الدول في حالة حرب مع اليابان، ولم تكن كوريا في حالة حرب مع اليابان، وكذلك لم تكن ممثلة في مؤتمر السلام، وكذلك الصين، وبموجب هذه المعاهدة قبلت اليابان مسؤوليتها في دفع تعويضات إلى دول الحلفاء عن الأضرار والمعاناة التي سببتها خلال الحرب، ولكن لم تُطرح قضية محطات الراحة اليابانية بالدول الآسيوية على طاولة المفاوضات بسان فرانسسكو، وقد عقدت المعاهدات الثنائية لهذا الغرض، وكانت الفلبين ممثلة في مؤتمر ١٩٥١م، كما أعادت اليابان الاعتراف بكوريا كدولة مستقلة في معاهدة سان فرانسسكو للسلام، وهكذا أصبحت كوريا غير ممثلة تمامًا في سان فرانسسكو ١٩٥١م(٩١).

وفي بداية المفاوضات عام ١٩٥١م طالبت حكومة كوريا الجنوبية في البداية بمبلغ (٣٦٤) مليون دولار كتعويض للكوريين الذين أجبروا على العمل والخدمة العسكرية خلال الاحتلال الياباني بواقع (٢٠٠) دولار لكل ناجٍ، و(١٦٥٠) دولارًا لكل حالة وفاة، و(٢٠٠٠) دولار لكل شخص مصاب، ولكن لم تكنْ هناك بنود محددة خاصة

بنساء المتعة، وقدمت اليابان في الاتفاقية النهائية التي توصل إليها في معاهدة ١٩٦٥م حوالي (٨٠٠) مليون دولار من المساعدات وقروض بفائدة منخفضة على مدى ١٠ سنوات، كانت اليابان تنوي تعويض الأفراد بشكل مباشر، لكن الحكومة الكورية أصرت على تلقي المبالغ بنفسها، وأنفقت معظم الأموال على التنمية الاقتصادية، مع التركيز على البنية التحتية وتعزيز الصناعة الثقيلة، وقد كانت هناك مشاعر ضد المعاهدة في جمهورية كوريا على الصعيد الشعبي، والتي سحقتها حكومة كوريا الجنوبية آنذاك(٩٢).

عموما سويت القضايا المالية المتعلقة بالحكم الاستعماري، وقامت علاقات دبلوماسية بين اليابان وجمهورية كوريا على المعاهدة الكورية اليابانية في عام ١٩٦٥م . في ذلك الوقت، وافقت اليابان على تقديم مساعدة اقتصادية لجمهورية كوريا كما سلف ذكره دون الإعراب عن الندم أو الاعتذار عن الأضرار والمعاناة التي سببها الحكم الاستعماري أو حتي التنويه عما حدث للنساء الكوريات بمحطات الراحة اليابانية، وتنازلت جمهورية كوريا عن جميع مطالبات الاسترداد المادي والحق في المطالبة بالتعويض بشكل كامل ونهائي، وقد قوبل هذا الأمر بعدم الرضا على المستوي الشعبي في جمهورية كوريا، فقد حدثت تسوية عام ١٩٦٥م بين شبه الجزيرة الكورية واليابان قبل الكشف عن أن الاخيرة استخدمت عشرات الآلاف من "نساء المتعة" الكوريات بالقوة؛ لتقديم خدمات جنسية للجنود اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية؛ فخلال مفاوضات المعاهدة بين كوريا واليابان حتى عام ١٩٦٥م، ذكر ممثلو جمهورية كوريا أنهم جندوا (١٠٣٢٦٨٤) كوريًا للعمل كعمال وجنود وأفراد ملحقين بالجيش الياباني، وأن (١٠٢٦٠٣) منهم أصيبوا أو قد ماتوا آنذاك، ولم يذكروا(٩٣) نساء المتعة من قريب أو بعيد، ومن المؤسف للغاية أن المقرر الخاص جاي ماكدوجال Gay McDougall، الذي شغل منصبًا مسؤولاً في إحدى منظمات الأمم المتحدة، اعتمد على مثل هذا المصدر غير الجدير بالثقة، وذلك على حسب تعبير أعضاء بعثة محكمة العدل الدولية (International Commission of Jurists) (٩٤).

وفيما يتعلق بتسويات الحرب العالمية بين جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا) واليابان بشأن محطات الراحة اليابانة بها؛ فقد أبرمت معاهدة السلام بين اليابان وإندونيسيا وكذلك اتفاقية التعويضات في عام ١٩٥٨م التي حلوها فيما بعد ، ولكن لم يتطرق أحد لقضية محطات الراحة اليابانية بجزر الهند الشرقية الهولندية؛ حيث بدأت قضية نساء المتعة تحظى باهتمام كبير في إندونيسيا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وكان ذلك أول ظهور لقضية نساء المتعة الإندونيسية؛ حيث بدأ (Lembage Butun Hukum Yogjakarta (LBH)، أو معهد المساعدة القانونية، في تسجيلهن، وفي وقت لاحق بدأ منتدى الاتصالات في هيهو Heiho

الإندونيسي السابق أيضًا في تسجيل نساء المتعة السابقات؛ حيث سجلوا عدد كبير جدا من النساء، بالإضافة إلى نساء المتعة السابقات[٩٥].

واستناداً إلى هذا الموقف؛ أعربت الحكومة الإندونيسية[٩٦] عن رغبتها في المساعدة في تطوير مرافق رعاية المسنين بدلاً من المشاريع التي تعود بالفائدة على نساء المتعة السابقات، وقد توصلوا إلى هذا الاتفاق في المقام الأول للأسباب التالية: أنه من الصعب للغاية توثيق نساء المتعة السابقات؛ حيث كان من المهم حماية شرف نساء المتعة السابقات وأسرهن، والسبب الثاني أن مسألة تعويضات الحرب من اليابان إلى إندونيسيا قد سويت بالفعل عن طريق الاتفاقيات، وتحديداً معاهدة السلام[٩٧].

بالنسبة للنساء الهولنديات اللائي أجبرن على العمل في محطات الراحة اليابانية فقد حكمت محكمة باتافيا العسكرية المؤقتة في ١٤ فبراير ١٩٤٨م على الرائد بالجيش أوكادا بالإعدام، وحُكم على (١١) آخرين بالسجن لمدد تتراوح بين عامين وعشرين عامًا في حادث سيمارانج؛ حيث نجت سجلات المحكمة الخاصة بحادث سيمارانج، وأصدرت الحكومة الهولندية تكليفًا بإجراء دراسة لوثائق الحكومة الهولندية بشأن الدعارة القسرية للنساء الهولنديات في جزر الهند الشرقية الهولندية تحت الاحتلال الياباني؛ فقد عملت ما بين (٢٠٠:٣٠٠) امرأة هولندية في بيوت دعارة عسكرية يابانية، تأكد لدى الحكومة الهولندية أن حوالي ٦٥ منهن أجبرن على ممارسة الدعارة.[٩٨].

غير أن الحكومة الهولندية تنازلت عن جميع مطالب التعويض ومطالبات الاسترداد المادي والحق في المطالبة على مستويي؛ الدولة والأفراد عندما وقعت على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، وذلك وفقًا للمادة (١٤) من المعاهدة، وقد كان الموقف يحتم على الحلفاء عدم إجبار اليابان على دفع التعويضات؛ فعلى الرغم من أن اليابان التزمت بدفع تعويضات، فإنه لم يكن من الممكن الحصول على مدفوعات في ضوء الحاجة إلى الحفاظ على إمكانية البقاء الاقتصادي لليابان، وفيما يتعلق بالأشخاص الهولنديين الذين عانوا من صعوبات كأسرى حرب، دفعت اليابان تعويضات بموجب المادة (١٦) من المعاهدة من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي ٧ و٨ سبتمبر ١٩٥١م تبادل وزير خارجية هولندا، ديرك ستيكرDirk Sticker ، الرسائل مع رئيس وزراء اليابان شيجيرو يوشيدا Shigeru Yoshida، قبيل توقيع هولندا على معاهدة سان فرانسيسكو، وتوصل الجانبان إلى اتفاقية بموجبها ذكرت هولندا أنها لا تعتبر أن التنازل عن مطالبات التعويض بموجب المادة (١٤) من المعاهدة من شأنه أن يلغي حق المواطنين الهولنديين في المطالبة بالتعويض، ورداً على ذلك، ذكرت الحكومة اليابانية أنها لا تعتبر أن الحق الخاص في مطالبة مواطني هولندا سيصبح غير موجود على الفور، ولكن بموجب معاهدة السلام، لن تتمكن رعايا الحلفاء من الحصول على

ترضية بشأن مثل هذه المطالبات، على الرغم من وجود أنواع معينة من المطالبات الخاصة بمواطني الحلفاء، والتي قد ترغب الحكومة اليابانية في التعامل معها طواعية(٩٩).

أدت اتفاقية Stikker-Yoshida في النهاية إلى التوقيع على البروتوكول بين حكومة اليابان وحكومة مملكة هولندا بشأن تسوية المشكلة المتعلقة ببعض أنواع المطالبات الخاصة للمواطنين الهولنديين، في ١٣ مارس ١٩٥٦م، ومن ثَّم قدمت حكومة اليابان مبلغ عشرة ملايين دولار "طواعية" إلى حكومة هولندا "من أجل التعبير عن خالص ندمها وأسفها للألم الذي لا يمكن إصلاحه الذي عانى منه المواطنون الهولنديون"، وبذلك حلت معاهدة السلام قانونًا، قضايا ما بعد الحرب بين اليابان وهولندا، وأكد البروتوكول المذكور أعلاه بين البلدين أن حكومة هولندا لن تقدم أي مطالبة ضد الحكومة اليابانية على الرغم من التدابير المنصوص عليها في البروتوكول، إلا أن الصدمات الجسدية والنفسية المستعصية التي عانى منها الضحايا خلال الحرب العالمية الثانية لا تزال قائمة(١٠٠).

أما بالنسبة لتايوان، فقد تحررت من الحكم الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك من حكومة جمهورية الصين، بعد أن خسرت الأخيرة الحرب الأهلية بين القوات القومية والشيوعية التي تسللت إلى تايوان، وبموجب معاهدة السلام لعام ١٩٥٢م بين اليابان و"جمهورية الصين"، انتهت حالة الحرب بين اليابان والصين، وتنازلت جمهورية الصين عن جميع مطالبات التعويض ومطالبات التعويضات المادية والحق في المطالبة بها على المستويين الوطني والأفراد، ونصت المعاهدة على إجراء مفاوضات بشأن حق تايوان في المطالبة بالتعويض بين تايوان واليابان، ولكن هذه المفاوضات لم تتم لفترة طويلة(١٠١)، إلى أن استرجعت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين عام ١٩٧٢م، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان وتايوان، وعلى الرغم من ذلك نظرت الحكومة اليابانية في مسألة محطات الراحة في تايوان ولكن دون الاعتراف بحق التايوانيين في المطالبة بالتعويض؛ فعندما سئل السيد فوجي المتحدث الرسمي للحكومة اليابانية عن التقرير الذي قدمته الحكومة التايوانية بشأن حق الضحايا التايوانيين في التعويض، فإنه لم يتخذ أي رأي شكلي في محتويات ذلك التقرير فيما يتعلق بمسألة التعويض، وقد قال إنه غير مقتنع بأن القانون الدولي التقليدي يمنح الحق في طلب التعويض، قائلاً: "إن مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان جديد، وفي رأيه أنه ليس من الواضح ما إذا كان الحق في رفع دعوى نيابة عن هؤلاء النساء يمكن أن ينشأ بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان"، وعندما سئل عن بعض السجلات التي كانت الحكومة اليابانية تنظر فيها، قال: " إن الإدارات التي

من الممكن أن يكون لها صلة محتملة بإنشاء أو تشغيل محطات الراحة قد أصدرت أوامر بالبحث عن الوثائق ذات الصلة وشملت هذه الإدارات إدارة الشرطة، وإدارة العمل والجيش، وكلها أشارت إلى أنه لا توجد لديها وثائق ذات صلة بقضية نساء المتعة" [١٠٢].

أما عن تسويات الحرب العالمية الثانية ومحطات الراحة اليابانية في الفلبين؛ فقد وقعت الفلبين على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، والتي حلت بشكل قانوني القضايا بين اليابان والفلبين فيما يتعلق بالتعويضات والحق في المطالبة برفع أضرار الحرب، ثم وقعت اليابان والفلبين اتفاقية تعويضات في عام ١٩٥٦م دون تحديد تعويض عن محطات الراحة اليابانية بشكل منفصل [١٠٣]، ووفقًا للمادة (١٤) البند (أ) من معاهدة السلام، وبموجب هذه الاتفاقية، قدمت اليابان للفلبين خدمات وسلعًا تقدر قيمتها بما يعادل (٥٥٠) مليون دولار، ومن ثم وقع التطبيع بين البلدين، الأمر الذي مهد الطريق أمام المستثمرين اليابانيين بالعودة إلى مانيلا مع نهايات الخمسينيات[١٠٤]

النتائج والتوصيات

يتضح من العرض السابق ما يأتي:

صعوبة الكتابة التاريخية أو التأريخ في الاقتصاد السياسي للثقافة الجنسية؛ لما حدث مع نساء المتعة أو محطات الراحة اليابانية بالدول الآسيوية؛ بسبب عوامل كثيرة مثل: عدم وجود أدلة وثائقية حيث إن أغلب الكتابات والمقالات الصحفية ومناقشة الكونجرس لهذه القضية تشير إلى أن الجيش الياباني دمر الوثائق المتعلقة بمحطات الراحة فور الانتهاء من الحرب، وكذلك إحجام "نساء المتعة" عن الكشف عن ماضيهن؛ فقد لجأت أكثرهن إلى الصمت الطويل، وأعرضن عن الخوض بشأن قضية العبودية الجنسية داخل مجتمعتهن، بل إن الناجيات من العبودية الجنسية رغبن في إخفاء ونسيان حياتهن المأساوية كـ "نساء متعة"، وذلك لتجنب العار الذي قد يجلبنه لأسرهن، علاوة على انتحار بعض هؤلاء النساء، واستسلمت الناجيات المتقدمات في السن للحفاظ على مشاعرهن العميقة (الاستياء والغضب) لأنفسهن- حتى عام ١٩٩١ عندما خرجت كيم هاك سون لتختبر حياتها كـ "امرأة مريحة".

لقد كان الاستغلال الجنسي للمرأة ملازمًا و شائعًا للأنشطة العسكرية للكثير من الدول، غير أن توفير النساء المحليات من جهة الخدمات العسكرية الاستعمارية لتلبية الاحتياجات الجنسية للجنود ليس معروفًا، ومع ذلك فإن الشيء غير المسبوق بشأن نظام "نساء المتعة" للقوات اليابانية في حرب المحيط الهادئ هو أنه كان نظامًا مؤسسيًا طويل الأمد للعبودية الجنسية للإناث، له قواعد وقوانين منظمة لإدارة تلك

المحطات من حيث ساعات العمل والنوم والطعام وكذلك الأمراض والفحص الطبي، وآليات الدفع ونوعيات النساء وفرزهن في كل محطة، وكذلك اختلف هذا اختلافًا كبيرًا عن حوادث الاغتصاب العشوائية التي ارتكبها جنود و أفراد أثناء الحرب كما اختلف عن حالة اغتصاب فتاة في المدرسة على يد جنود أمريكيين في أوكيناوا؛ فيمكن للمرء أن يشير هنا إلى أن الدعارة بحكم تعريفها؛ تشمل الدفع مقابل الارتباط الجنسي، وتنطوي على درجة معينة من الاختيار، ولكن الذي حدث في محطات الراحة كان أمراً قسرياً وممنهجاً ومشيناً .

ولعلنا نلاحظ أن الفقر المدقع والإطار الاجتماعي الذي كانت تعيش فيه النساء الآسيويات، جعلهن عرضة بشدة للقهر والاحتيال والخداع والإكراه والاختطاف؛ حيث كانت هؤلاء النساء في الغالب رعايا استعماريين من العائلات الفقيرة التي جندتها الدولة بالإكراه لسداد ديون أسرهن، وربما كانت الفلبين أكبر مثال على ذلك؛ حيث تكشف شهادات "نساء المتعة" السابقات عن أن معظمهن أُجبرن على العمل الجنسي الإجباري بعد خداعهن، وأنهن يخضعن فعليًا للإقامة الجبرية في "مراكز الراحة" التابعة للجيش، ويحتقرن بصفتهن رعايا استعمارية، وينزعن من صفاتهن كممتلكات مشتركة للجنود الذين يترددون على محطات الراحة.

وقد اتضح أن الجيش والبحرية الإمبريالية اليابانية قد بدأ في إنشاء شبكة واسعة من محطات الراحة للاستخدام الحصري و"الاستمتاع" بالجيش والبحرية الإمبريالية اليابانية، قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وأن الجيش الياباني قد خطط ونفذ توفير تسهيلات الراحة لقواته، أينما كانوا، وكان السبيل إلى حدوث ذلك وضع النساء والفتيات الصينيات والكوريات والتايوانيات والفلبينيات والماليزيات والإندونيسيات والهولنديات في محطات الراحة هذه، و انتزاع الخدمات الجنسية منهن بالإكراه، ولم يقتصر أمر محطات الراحة الجنسية على الدول الآسيوية التي احتلتها اليابان وإنما امتد إلى اليابان ذاتها، فعندما احتل الحلفاء الأراضي اليابانية أمر الإمبراطور الياباني بإنشاء محطات للراحة للجنود الأمريكان حتي لا يفعلوا بالنساء اليابانيات ما فعله الجنود اليابانيون.

وقد جمع هؤلاء النساء في البداية أفراد عاديون، ولكن سرعان ما تعامل معهن الجيش الياباني نفسه، وقد عين وكلاء التوظيف الذين حصلوا على تصاريح خاصة للسفر من وإلى المؤسسات العسكرية، وقد تلقى هؤلاء المجندين مساعدات مادية وتسهيلات من الجيش (kempeitai) والشرطة المحلية؛ لضمان "تطوع" الفتيات والنساء بالخداع.

وتولي الجيش الياباني عملية نقل نساء المتعة من دولهن إلى محطات الراحة

اليابانية بالدول الآسيوية، وذلك نظرًا لأن النقل داخل المناطق التي يسيطر عليها الجيش الياباني قد نظم بشكل صارم، فمن الواضح أن الجيش كان على دراية بأن آلاف النساء الكوريات يُنقلن داخل كوريا ومن شبه الجزيرة الكورية إلى أماكن مثل الصين وبورما والفلبين والجنوب في المحيط الهادئ وجزر ريوكو (أوكيناوا)، حتى عند المرور من خلال سفن الركاب، كان يجب أن يأذن المسؤولون العسكريون بالمرور، وشهد الشهود على حقيقة أن الكثيرات منهن نُقلن بالفعل على متن سفن وقطارات وعربات برية عسكرية، وهو ما يؤكد أن هؤلاء كانوا تحت سيطرة الحكومة اليابانية آنذاك، ومن ثم فإنها تتحمل مسؤولية الاتجار بالنساء و يجب أن تتحمل الحكومة الحالية هذه المسؤولية.

اتضح من البحث أيضا معرفة كبار أعضاء الجيش الياباني بوجود محطات الراحة على عكس ما ادعته الحكومات اليابانية المتعاقبة بعد الحرب العالمية الثانية، وأظهر ذلك مشاركتهم النشطة في تجنيد النساء وتوظيفهن في تلك المحطات؛ حيث كانت اليابان في حالة حرب، ومن ثم إن أي منطقة بها قوات يابانية سيطر عليها الجيش، ولا سيما في مناطق المعسكرات العسكرية، واحتوت الوثائق التي حصلت عليها بعثة محكمة العدل الدولية على طلبات خاصة قدمها ضباط ميدانيون إلى القادة في طوكيو لتجنيد نساء المتعة ونقلهن إلى مناطقهن، كما يتضح من شهادة الشهود أن الجنود اليابانيين حاولوا - في بعض المعسكرات - قتل النساء اللائي كن في بيوت الراحة عندما أدركوا أنهم على وشك خسارة الحرب، نظرًا لأن هؤلاء الجنود كانوا تحت قيادة الجيش الياباني، فإنه لا يزال مسؤولاً عن أفعالهم.

حتى لو أمكن إثبات أن بعض النساء وافقن على الذهاب "طواعية" إلى محطات الراحة، لم يكن بإمكانهن تحت أي ظرف من الظروف أن يتخيلن ما الذي سمحن لأنفسهن به، علاوة على ذلك، لم يكن من الممكن أن يعرفوا أن الجيش سيقتلهن أو يحاول قتلهن أو يتخلى عنهن بعد الحرب، ومن ثم كانت حكومة اليابان آنذاك مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن المشاكل التي حدثت لهؤلاء النساء، وقد انتهكت أفعالها القواعد العرفية للقانون الدولي فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والرق والاتجار بالنساء والأطفال، كما كان يجب أن تكون هذه الأعمال جزءًا من المحاكمات التي حدثت في نهاية الحرب، ولكن كان تركيز تلك المحاكمات على الأفعال المرتكبة ضد مواطني دول الحلفاء.

كانت قوات الحلفاء على علم تام في عام ١٩٤٥م بحقيقة ارتكاب هذه الفظائع، ولم يفعلوا شيئًا لمحاكمة هؤلاء الجناة أو للحصول على تعويضات للضحايا. من الواضح أنهم مدينون أو مشاركون في المسؤولية مع اليابان، أو على الاقل نشر

السجلات العامة التي بحوزتهم، فيما يتعلق بهذه المسألة

كانت تسويات الحرب العالمية الثانية مجحفة وليست عادلة للنساء المتعة وبشكل خاص تلك الدول التي لم تعقد معها اليابان اتفاقيات، أو حتي الدول التي عقدت معها اتفاقيات تعويضات ؛ فقد شكل اتفاق عام ١٩٦٥م المتعلق بتسوية المشاكل المتعلقة بالممتلكات والمطالبات بين اليابان وجمهورية كوريا، واتفاق التعويضات بين الفلبين واليابان لعام ١٩٥٦م عقبة أمام مطالبة المرأة بحقوقها من اليابان؛ فقد كان الاتفاق الأخير لإعادة إعمار الفلبين وتأهيل أهلها بسبب الدمار الذي حدث في بلدهم. لم تكن مسألة تعويض الأفراد جزءًا من عملية التفاوض، وبالتالي لم يكن المقصود من المعاهدة ولا ينبغي تفسيرها على أنها حسمت هذه المسألة إلى أن برزت القضية إلى الساحة السياسية الدولية في تسعينيات القرن العشرين.

رغم أن الجيش الياباني لم يقم محطات راحة في كوريا بشكل مكثف كما حدث مع الدول الاخري؛ فإنها كانت أكثر الدول الآسيوية معاناة من محطات الراحة اليابانية، فلم تصدر كوريا الأرز والمنتجات الزراعية الأخرى والمعادن والعمال فحسب، ولكن أيضًا الآلاف من النساء الكوريات غير المتزوجات لإرضاء آلة الحرب اليابانية ؛ فالقوة الاستعمارية والتحيز العنصري متشابكان في العلاقات بين الجنسين فيما يخص هذا الحشد للنساء الكوريات إلى محطات الراحة العسكرية اليابانية.

وأخير اتضح أن إيذاء نساء المتعة الآسيويات يمكن تصنيفه في ثلاثة عناصر رئيسة هي تجنيدهن الإجباري في العبودية الجنسية، ومعاناتهن داخل محطات الراحة وأخيرًا، صمتهن الذي دام عقودًا.

الملاحـــق

ملحق (١) جدول يوضح النسبة العرقية لأفراد محطة الراحة العسكرية الذين ذهبوا إلى الصين عبر مقاطعات تايوان من نوفمبر ١٩٣٨ إلى ديسمبر ١٩٣٩م[١]

المقاطعة التي بها محطات راحة	يابانيات	كوريات	تايوانيات
مقاطعة تايهوكو	٦٤٩	٢٠٧	٢٢٩
محافظة شينشيكو	٦٥	٨٦	١١
مقاطعة تايتشو	٣	١٤٣	٢٧
مقاطعة تاكاو	٢١٨	٥٣	١١٧
مقاطعة تاينان	٣	٧٢	٠
المجموع	٩٣٨ (٤٩,٨%)	٥٦١(٤٠,١%)	٣٨٤(٢٠,٤%)

([1])Congressional documents " Research Service: Memorandum,. Subject: Japanese Military's "Comfort Women" System , M-040307, FROM: Larry Niksch Specialist in Asian Affairs Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, April 3, 2007.

ملحق (٢) خريطة لأهم محطات الراحة اليابانية بالدول الاسيوية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية[٢]

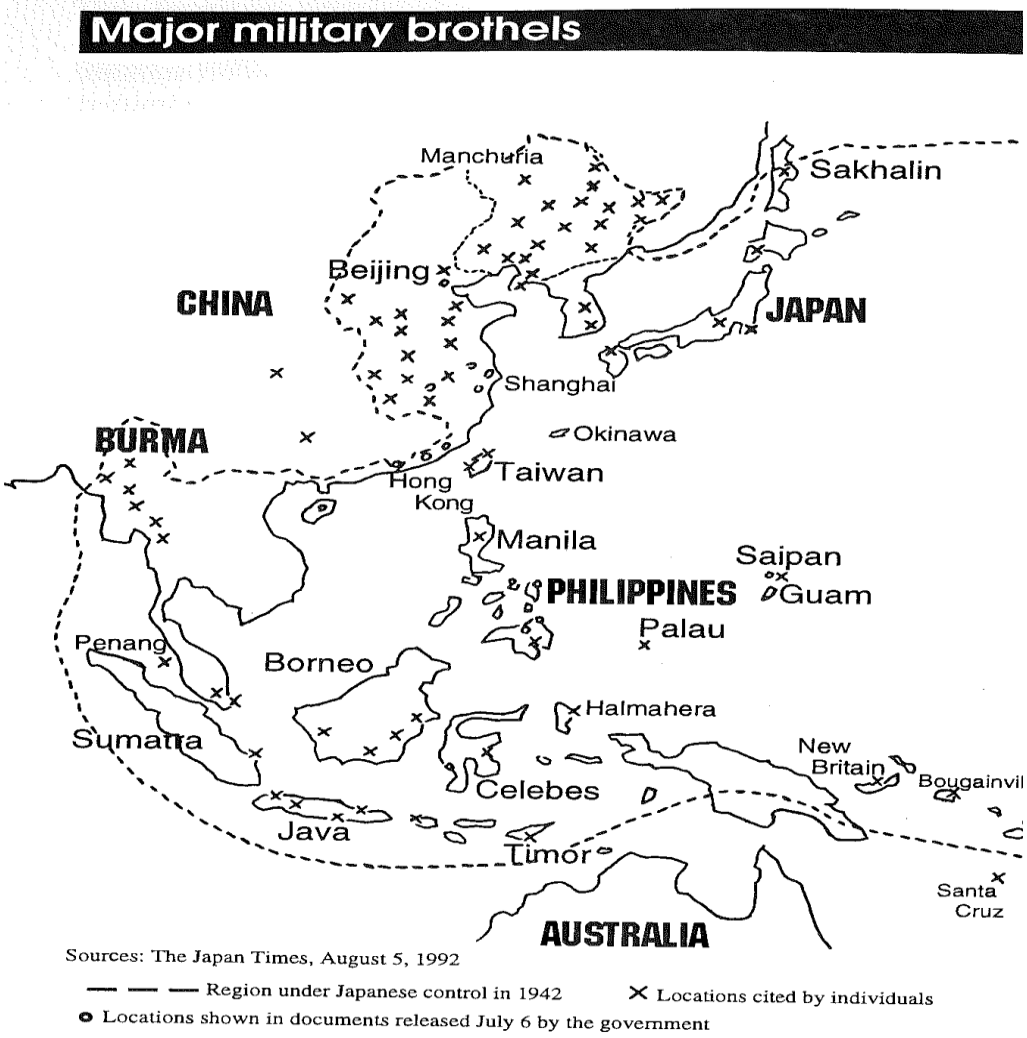

([2])International Commission of Jurists (ICJ); Report of a Mission, Comfort Women un unfinished ordeal, Geneva, Switzerland, 1996

ملحق رقم (٣) جدول يوضح عدد محطات الراحة في الصين وتوزيعها ١٩٤٢م[٣]

المكان	عدد المحطات	ملاحظات
شنغهاي	١٠	
هانغتشو Hangzhou	٤	عاصمة مقاطعة جيجيانغ الصينية ومن المدن السياحية الصينية
تشنجيانغ Zenjiang	٨	تتبع جيانغسو تقع على الضفة الجنوبية لنهر اليانغتسي
تشانغتشو Changczhou	١	تتبع جيانغسو
يانتشو Yanzhou	١	مقاطعة في مدينة جيننج على مستوى المقاطعة، في الجنوب الغربي لمقاطعة شاندونغ
دانيانغ Danyang	٤	تقع على الضفة الجنوبية الغربية (اليمنى) لنهر اليانغتسي
نانجينغ Nanjing	٢٠	مدينة في شرقي الصين
ووهو Wuhu	٦	تقع على الضفة الجنوبية الشرقية لنهر اليانغتسي
جيوجيانغ Jiujiang	٢٢	قع على الشواطئ الجنوبية لنهر اليانغتسي في شمال غرب مقاطعة جيانغشي
نانتشانغ Nanchang	١١	عاصمة مقاطعة جيانغشي
هانكو Hankou	٢٠	وهي عاصمة مقاطعة هوبي في جمهورية الصين الشعبية. تقع عند التقاء نهر هان ويانغزي جيانغ.
جيديان Gedian	٢	
هوارونغزين Huarongzen	٢	
يانغشان Yingshan	١	خليج هانغتشو جنوب مدينة شنغهاي في جمهورية الصين الشعبية
ييتشانغ Yichang	٢	

([3]) Congressional documents " Research Service: Memorandum,. Subject: Japanese Military's "Comfort Women" System ,Op.cit

أنكينغAnqing	٢	مدينة من مدن الصين تقع في آنهوي
الاجمالي	٤٠٠	تقريبا

ملحق رقم (٤)
جدول يوضح: مشاريع التسوية بين اليابان والدول الاسيوية بشأن محطات الراحة[٤]

الدولة أو المنطقة	فترة تنفيذ المشروع	وصف مشروع التسوية لكل دولة
تايوان	٢ مايو ١٩٩٧ - ١ مايو ٢٠٠٢م	١ - دفع "مبلغ التعويض" (٢ مليون ين) ٢ - تقديم مشاريع الدعم الطبي والرعاية الاجتماعية (بقيمة ٣ ملايين ين) ٣- تسليم رئيس الوزراء الياباني رسالة اعتذار، وما الي ذلك
الفلبين	١٣ أغسطس ١٩٩٦- ١٢ أغسطس ٢٠٠١	١ - دفع "أموال التعويض (٢ مليون ين) ٢ - توفير مشاريع الدعم الطبي والرعاية (بقيمة ١.٢ مليون ين) ٣- تسليم رئيس الوزراء الياباني رسالة اعتذار،، وما إلى ذلك.
كوريا الجنوبية	١١ يناير ١٩٩٧ - ٥ مايو. ٢٠٠٢	١- دفع "أموال التعويض (٢ مليون ين) ٢ - توفير مشاريع الدعم الطبي والرعاية (بقيمة ٣ ملايين ين) ٣ - تسليم رئيس الوزراء الياباني رسالة اعتذار، وما إلى ذلك.
اندونيسيا	٢٥ مارس ١٩٩٧ – ٢٥ مارس ٢٠٠٧م	تمثل مشروع التسوية مع اندونيسيا في مساعدةالحكومة اليابانية للحكومة الاندونيسية في تطوير مرافق رعاية المسنين (بقيمة ٣٨٠ مليون ين)

([4])International Commission of Jurists (ICJ); Report of a Mission, Op.cit

هولندا	١٥ يوليو ١٩٩٨ - ١٤ يوليو ٢٠٠١م	تمثل تعويض الحكومة اليابانية للحكومة الهولندية عن تجنيد النساء الهولنديات في محطات الراحة بالدول الاسيوية في توفير السلع والخدمات الطبية والرعاية (بقيمة ٢٤٥ مليون ين)

ملحق رقم (٥)

يوضح: تقديرات لعدد محطات الراحة في آسيا ١٩٤٢م[٥]

المكان	العدد
شمال الصين	١٠٠
وسط الصين	١٤٠
جنوب الصين	٤٠
جنوب اسيا	١٠٠
بحر الجنوب	١٠
سخالين	١٠
الاجمالي	٤٠٠ تقريبا

([5]) Congressional documents " Research Service: Memorandum,. Subject: Japanese Military's "Comfort Women" Op.cit.

الهوامش

(١) برزت قضية نساء المتعة على سطح العلاقات الدولية في تسعينيات القرن العشرين؛ وذلك بعد كشف عدد من الوثائق التي تدين اليابان، وتثبت جرائمها تجاه النساء الآسيويات؛ ومن ثم تجرأ عدد من نساء المتعة اللاتي كن لازلن على قيد الحياة، وأدلين بشهادتهن وحجم معاناتهن بتلك المحطات، وبدأت الدول الآسيوية تتحرك تجاه مقاضاة اليابان بالمنظمات الدولية، وفي يناير ١٩٩٢م قدمت اليابان اعتذاراً لكوريا الجنوبية على الاعتداءات الجنسية التي ارتكبها جنودها بحق نساء كوريات خلال الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك الاعتذار بداية الطريق لاعتراف الحكومات اليابانية المتعاقبة بأمر " محطات الراحة " أو "نساء المتعة"، ولتسوية الأمور المتعلقة بهذا الملف، شكلت الحكومة اليابانية مؤسسة تسمى صندوق المرأة الآسيوية(AWF) وتعاملت المؤسسة مع ملف تعويضات الدول المتضررة في جميع المؤسسات الدولية أو الإقليمية، وسيتم تناول مشروعات تسوية القضية لكل الدول المتضررة من محطات الراحة اليابانية كل دولة على حدة من خلال هوامش هذه الورقة البحثية.

(٢) انظر ملحق رقم (١): النسبة العرقية لأفراد محطة الراحة العسكرية الذين ذهبوا إلى الصين عبر مقاطعة تايوان من نوفمبر ١٩٣٨م إلى ديسمبر ١٩٣٩م (مثال)

(3) Congressional documents " Research Service: Memorandum,. Subject: Japanese Military's "Comfort Women" System , M-040307, FROM: Larry Niksch Specialist in Asian Affairs Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, April 3, 2007.

(4)LEO T. S. CHING ; anti japan, The Politics of Sentiment in Postcolonial East Asia, Duke University Press Durham and London 2019 , p 39.and see also; Ooi Keat Gin; The Japanese Occupation of Borneo, 1941–1945, Routledge, New York, 2011, p 20

(5)LEO T. S. CHING ; op.cit ,P p 59-60, and see also;

- الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، البنود ٤٦، ٥٩، ١٠٦، ١١٣، من القائمة الأولية، الذكري السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه، والمسائل ذات الصلة، النهوض بالمرأة، ومسائل حقوق الإنسان، وثيقة بعنوان: لائحة الإتهام الصادرة عن لجنة التحقيق في الأضرار التي سببها الاستعماريون اليابانيون أثناء حتلالهم لكوريا، رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم (لي هيونج تشول) لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدي الأمم المتحدة، مرفق بعنوان تسخير الدولة اليابانية الكوريين بالقوة كان اختطافا إجراميا لا يستهان به، مؤرخة بتاريخ ٦ يولية ١٩٩٨م

(6) International Commission of Jurists (ICJ); Report of a Mission, Comfort Women un unfinished ordeal, Geneva, Switzerland, 1996, p 21.

(٧) هي منظمة تضم نساء المتعة الفلبينيات والمتعاطفات معهن في الفلبين تناضل من أجل الاعتراف والاعتذار والحصول على تعويضات من الحكومة اليابانية على جرائم العبودية الجنسية التي لم يتم التعامل معها ضد النساء الآسيويات. للمزيد انظر:

- Congressional documents " Research Service: Memorandum,. Subject: Japanese Military's "Comfort Women" System , op.cit

(8) y Jimin Kim, Beverly Milner (Lee) Bisland, and Sunghee Shin; Teaching about the Comfort Women during World War II and the Use of Personal Stories of the Victims, Education About ASIA Volume 24, Number 3 Winter 2019, Pp 58- 59.

(9)International Commission of Jurists (ICJ); Report of a Mission, op.cit, p23

(١٠) انظر ملحق (٢): خريطة لأهم المناطق التي أنشأ بها الجيش الياباني محطات للراحة.

(11) Department Of State; Discussing The Lawsuit Litigation Was Brought By Philippine, Korean, And Chinese "Comfort Women," Who Were Forcibly Abducted And Subjected To Rape And Torture By The Japanese Military During World War II. For No. 01-7169, For The District Of Columbia Circuit Case Argued On December 10, 2002. and see also; Y Jimin Kim, Beverly Milner (Lee) Bisland, And Sunghee Shin; Teaching About The Comfort Women During World War II And The Use Of Personal Stories Of The Victims, Education About Asia Volume 24, Number 3 Winter 2019.

(12) Edward Drea and others; The Exploitation of Captured and Seized Japanese Records, Relating to War Crimes, 1942–1945, Researching Japanese War Crimes, National Archives and Records Administration for the Nazi War Crimes and Japanese Imperial Government Records Interagency Working GroupLibrary of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2006, pp 5-6. And see also; Y Jimin Kim, Beverly Milner (Lee) Bisland, and Sunghee Shin; op.cit.

(13) y Jimin Kim, Beverly Milner (Lee) Bisland, and Sunghee Shin; Teaching about the Comfort Women during World War IIand the Use of Personal Stories of the Victims, Education About ASIA Volume 24, Number 3 Winter 2019, p 60. and see also ; Ooi Keat Gin; The Japanese Occupation of Borneo, 1941–1945, Routledge, New York, 2011, p67.

(14)Department Of State; Discussing The Lawsuit Litigation Was Brought By Philippine, Korean, And Chinese "Comfort Women," Who Were Forcibly Abducted And Subjected To Rape And Torture By The Japanese Military During World War II, op.cit, and see also; Lucy Williamson, Comfort women: South Korea's survivors of Japanese brothels, , New York Times, 29 May 2013, BBC News, Seoul

(١٥) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، البنود ٤٦، ٥٩، ١٠٦، ١١٣، من القائمة الأولية، الذكري السنوية الخمسون للاعلان العالمي لحقوق الإنسان، مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة اعضائه والمسائل ذات الصلة، النهوض بالمرأة، ومسائل حقوق الإنسان، وثيقة بعنوان: لائحة الاتهام الصادرة عن لجنة التحقيق في الأضرار التي سببها الاستعماريون اليابانيون أثناء احتلالهم لكوريا، وثيقة سبق ذكرها.

(16)Department Of State; Discussing The Lawsuit Litigation Was Brought By Philippine, Korean, And Chinese "Comfort Women," Who Were Forcibly Abducted And Subjected To Rape And Torture By The Japanese Military During World War II, op.cit,

(17)Judith G. Gardam, Michelle J. Jarvis; Women, Armed Conflict and International Law, BRILL , 2021, p 45.

(18)United Nations; General Assembly, Human Rights Council, Seventeenth session, Report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children, Joy Ngozi Ezeilo, Mission to Argentina, A/HRC/17/35/Add.4, 24 May 2011.

(19)Ibid, and see also; United Nations; General Assembly, Human Rights Council, Twenty-second session, Agenda item 6, Universal Periodic Review, Written statement, submitted by the Foundation of Japanese Honorary Debts, a non-governmental organization in on the Roster The Secretary-General has received the following written statement which is circulated in accordance with Economic and Social Council resolution 1996/31, 11 February 2013.

(20)International Commission of Jurists (ICJ); op.cit, p23.

(21)y Jimin Kim, Beverly Milner (Lee) Bisland, and Sunghee Shin; Teaching about the Comfort Women during World War II and the Use of Personal Stories of the Victims, Education About ASIA Volume 24, Number 3 Winter 2019, Pp 60-61.

(22)Judith G. Gardam, Michelle J. Jarvis; op.cit, p 232.

(23)Stories of Yong Soo Lee and Jan Ruff O'Herne are based on their statements at the US Congress hearing. Protecting the Human Rights of comfort women: Hearing before the Subcommittee on Asia, the Pacific, and the Global Environment of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, 110th Congress, 1st Session Serial No. 110–16, (Washington, DC: US Government Printing Office. 15 February 2007.

(24) jan ruff o'herne; the forgotten ones, fifty years of silence paperback, mehta publishing house, 2011, p 68

(25) Ibid, p 71.

(26)International Commission of Jurists (ICJ);Op.cit, p30. And see also; Edward Drea and others; The Exploitation of Captured and Seized Japanese Records, Relating to War Crimes, 1942–1945, op.cit. Pp 14-16.

(27)International Commission of Jurists (ICJ);Op.cit, p47.

(٢٨) ملحق رقم (٥): تقديرات عدد محطات الراحة اليابانية بالدول الاسيوية

(29)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, 29.and see also; Katharine McGregor; Transnational and Japanese Activism on Behalf of Indonesian and Dutch Victims of Enforced Military Prostitution During World War II, The

Asia Pacific Journal , Japan Focus Volume 14 , Issue 16 , Number 7 , Aug 15, 2016, p 4. And also;

- الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، البند ١١٥ من جدول الأعمال المؤقت، مسائل حقوق الإنسان، وثيقة بعنوان: مسألة فتيات السلوي للجيش الياباني، رسالة موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم (كيم يونغ نام) لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدي الأمم المتحدة، بكود (44559-93)، مؤرخة بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٩٣م.

(٣٠) وقعت شبه الجزيرة الكورية تحت الاحتلال الياباني في عام ١٩٠٥م؛ حيث دارت معركة "تسوشيما" أو الدامية الكبرى في مايو ١٩٠٥م التي أباد فيها الأدميرال الياباني"توجو"، أسطول البلطيق الروسي المتداعي؛ وعلى أثر ذلك استسلم الجيش الروسي، وانتهت الحرب الروسية ـ اليابانية، وظفرت اليابان في سبتمبر ١٩٠٥م بموجب معاهدة "بورتسموث Port Smooth"، بالجزء الجنوبي من "سخالين"، الذي اقتطعته من روسيا؛ وكذلك شبه جزيرة "لياو تونج" الكورية؛ فضلاً عن احتفاظها بامتيازاتها، وهكذا، أحكمت اليابان قبضتها على كوريا، وفرضت عليها الحماية لمدة خمس سنوات، وقررت أن يكون الملك الكوري في مرتبة "الأمير الإمبراطوري الياباني" وفي نوفمبر ١٩٠٥م أجبرت اليابان ملك كوريا على التخلي عن عرشه، واضطر إلى الخضوع؛ بعد أن فشل في استدعاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل، ثم: أعلنت اليابان ضم كوريا إليها في ١٩١٠م وأرغمت آخر ملوكها، "يي هينج"، على التخلي عن عرشه؛ فأصبحت كوريا مستعمرة يابانية خالصة.

على الرغم من بذل اليابان جهداً كبيراً في إصلاح الأراضي الكورية، وتحديثها للصناعات ونُظُم الاتصالات؛ فأنها جعلت من كوريا معسكراً يابانياً، مزوداً بشتى أنواع الأسلحة قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية؛ وهو الأمر الذي أدي إلى كثرة الحركات الكورية، الثائرة على الحكم الياباني؛ ولكنها قُمعت، واستمر الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية نحو أربعين عاماً، دفعت اليابان فيها بالإداريين والموظفين وقوات الشرطة، في جميع أنحاء شبه جزيرة كوريا؛ وأحكمت السيطرة على جميع المظاهر المهمة للنشاط الكوري، وأصبحت اللغة اليابانية، هي اللغة الرسمية للحكومة، وأروقة المحاكم، وأمست "الشنتو Shinto"، هي الديانة الأولى في البلاد، وسيطر الحكام اليابانيون سيطرة حازمة، على المسرح السياسي، وقضوا على أيٍّ من مظاهر الانتماء الكوري، واستأثر اليابانيون حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بالمناصب البارزة، السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ ولم يُسمح بتبوء أي منصب بارز، في الحكومة أو الصناعة أو الجيش، إلاَّ لأفراد قلائل من الكوريين، وكان الشعب الكوري، يعدهم عملاء لليابان.

اتسمت السياسة اليابانية في كوريا، بالصلف والغلظة وإذلال الكوريين؛ ما أثار كراهيتهم لليابانيين، وحفزهم إلى تكوين عصابات غير منظمة، تغير عليهم؛ فكان أبرزها تلك التي قادها "كيم إيل سونج Kim Il Sung"، الذي حشد أهل قريته، في حرب عنيفة أقضت مضاجع اليابانيين، وامتازت قوات "كيم" بالسرعة والمباغتة وكثافة الغارات اليومية من قواعدها في جبال منشوريا على عدو يفوقها عدداً وعتاداً وتدريباً. للمزيد انظر:

-Kim Ji-hyung; The Japanese Annexation of Korea as Viewed from the British and American Press: focus on The Times and The New York Times, International Journal of Korean History (Vol.16 No.2, Aug.2011, Pp 89-91. And see also; R.

F. Wylie; Japan and Korea: A Turbulent History, Japan and Korea: A Turbulent History , Kwan-young Kim, International Relations 163, 1999, Pp 7-9.

(31)Judith G. Gardam, Michelle J. Jarvis; op.cit, p16.and see also; Kim Ji-hyung; op.cit, p 93.

(32) CRS Report for Congress; North Korea-Japan Relations: The Normalization Talks and the Compensation/Reparations Issue for the 106th Congress, Order Code RS20526, June 13, 2001.

(33)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p23

(٣٤) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، البنود ٤٦، ٥٩، ١٠٦، ١١٣، من القائمة الأولية، الذكري السنوية الخمسون للاعلان العالمي لحقوق الإنسان، مسألة التمثيل العادل في مجلس الامن وزيادة اعضائه والمسائل ذات الصلة، النهوض بالمرأة، ومسائل حقوق الإنسان، وثيقة بعنوان: لائحة الاتهام الصادرة عن لجنة التحقيق في الاضرار التي سببها الاستعماريون اليابانيون اثناء احتلالهم لكوريا، وثيقة سبق ذكرها

(٣٥) نفسه

(٣٦) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثامنة والاربعون، البند ١١٥ من جدول الأعمال المؤقت، مسائل حقوق الإنسان، وثيقة بعنوان: مسألة فتيات السلوي للجيش الياباني، وثيقة سبق ذكرها.

(37) Judith G. Gardam, Michelle J. Jarvis; op.cit,

(38)Iris Chang;op.cit, p31.

(39)Hiroko Tabuchi; Japan's Abe: No Proof of WWII Sex Slaves, Washington post, Thursday, March 1, 2007

(40)International Commission of Jurists (ICJ); op.cit, p 38.

(41)Katharine McGregor; Transnational and Japanese Activism on Behalf of Indonesian and Dutch Victims of Enforced Military Prostitution During World War I, op.cit, Pp 5-7.

(42)Katharine McGregor; Transnational and Japanese Activism on Behalf of Indonesian and Dutch Victims of Enforced Military Prostitution During World War II, op.cit, p 6.

(٤٣) **كيمبيتاي** أو جيش كوانتونغ كيمبيتاي هو فرع أو يد الشرطة العسكرية للجيش الإمبراطوري الياباني في الفترة من ١٨٨١ إلى ١٩٤٥م الذي عمل – أيضًا- كقوة شرطة سرية، وعمل بالإضافة إلى ذلك، في الأراضي التي تحتلها اليابان،حيث قام كيمبيتاي باعتقال أو قتل الأشخاص المشتبه في كونهم معاديين لليابان، وكذلك جمع البغايا للعمل في محطات الراحة اليابانية بالدول الاسيوية وكان كيمبيتاي جزءًا مؤسسيًا من الجيش. للمزيد انظر:

- Raymond Lamont-Brown; Kempeitai: Japan's Dreaded Military Police, Budding, 2000, Pp 33, 54.

(44) International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p 39.

(45)Katharine McGregor; Emotions and activism for former so-called “comfort women” of the Japanese Occupation of the Netherlands East Indies, Women's

Studies International Forum, Volume 54, January–February 2016, Pp 67-68. And see also; International Commission of Jurists (ICJ); op.cit, p 41.

(46)International Commission of Jurists (ICJ); op.cit, p30

(47)Mindy Kotler; The Comfort Women and Japan's War on Truth, New York Times, Nov. 14, 2014

(48)Bart van Poelgeest; Report of a Study of Dutch Government Documents on the Forced Prostitution of Dutch Women in the Dutch East Indies during the Japanese Occupation,. 24th January, 1994, and see also; International Commission of Jurists (ICJ); op.cit, p 39.

(49)Bart van Poelgeest, Op.cit, and see also; International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p 39

(50) Bart van Poelgeest, op.cit , and see also; International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p 39

(51)Katharine McGregor; Emotions and activism for former so-called "comfort women" of the Japanese Occupation of the Netherlands East Indies op.cit, p71.

(52)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p37. and see also; Cathey, Emily A.; The effects of Japan's apology for World War II atrocities on regional relations, Calhoun: The NPS Institutional Archive DSpace Repository, Monterey, California, 2018, p 27.

(53)Katharine McGregor; Emotions and activism for former so-called "comfort women" of the Japanese Occupation of the Netherlands East Indies ,op.cit, p72

* كانت مذبحة نانكينغ حلقة من جرائم القتل الجماعي والاغتصاب الجماعي التي ارتكبتها القوات اليابانية ضد سكان نانجينغ (نانكينج)؛ عاصمة جمهورية الصين، خلال الحرب الصينية اليابانية الثانية، وتُعرف المذبحة أيضًا؛ باسم " اغتصاب نانكينج" أو باستخدام الكتابة بالحروف اللاتينية بينيين أو مذبحة نانجينغ أو اغتصاب نانجينغ، ووقعت المذبحة على مدار ستة أسابيع تبدأ في ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ م، وهو اليوم الذي استولى فيه اليابانيون على نانجينغ. خلال هذه الفترة، قام جنود من الجيش الإمبراطوري الياباني بقتل مدنيين صينيين ونزع سلاح المقاتلين الذين يقدر عددهم بحوالي (٤٠,٠٠٠) إلى أكثر من (٣٠٠,٠٠٠)، وارتكبوا عمليات اغتصاب ونهب على نطاق واسع؛ ونظرًا لأن معظم السجلات العسكرية اليابانية المتعلقة بعمليات القتل كانت سرية أو دمرت بعد وقت قصير من استسلام اليابان في عام ١٩٤٥م، لم يتمكن المؤرخون من تقدير عدد القتلى في المذبحة بدقة، وقدرت المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في طوكيو عام ١٩٤٦م أن أكثر من (٢٠٠٠٠٠) صيني قتلوا في الحادث.

وحسب التقديرات الرسمية للصين كان عدد القتلي أكثر من ٣٠٠٠٠٠ قتيل بناءً على تقييم محكمة نانجينغ لجرائم الحرب في عام ١٩٤٧م، وهناك اختلاف على عدد القتلى بين العلماء منذ الثمانينيات، وظل الحدث قضية سياسية خلافية وعقبة في العلاقات الصينية اليابانية. وقد اتهمت الحكومة الصينية بالمبالغة في جوانب المذبحة مثل عدد القتلى، بينما ذهب المؤرخون والقوميون اليابانيون إلى أبعد من يدعون أن المذبحة ملفقة لأغراض دعائية، ظل الجدل الدائر حول المذبحة قضية مركزية في العلاقات اليابانية مع دول آسيا والمحيط الهادئ الأخرى: مثل

كوريا الجنوبية والفلبين، وعلى الرغم من أن الحكومة اليابانية اعترفت بقتل عدد كبير من غير المقاتلين والنهب وغيره من أعمال العنف التي ارتكبها الجيش الياباني الإمبراطوري بعد سقوط نانكينغ، وقد أكد المحاربون القدامى اليابانيون الذين خدموا هناك وقوع مذبحة، جادل أقلية صغيرة داخل كل من الحكومة والمجتمع الياباني أن عدد القتلى كان في الطبيعة العسكرية، وأنه لم تقع مثل هذه الجرائم من أي وقت مضى. أصبح إنكار المذبحة والروايات التحريرية لعمليات القتل عنصرا أساسيا في القومية اليابانية باليابان، يختلف الرأي العام حول المجزرة، لكن قلة منهم ينكرون تمامًا وقوع الحدث. للمزيد

- Iris Chang; The rape of Nanking the forgotten holocaust of World War II, Basic Books, new York , 1997, Pp 20-45

(54) Hiroko Tabuchi; Japan's Abe: No Proof of Wwii Sex Slaves, Washington post, Thursday, March 1, 2007

(55)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p29. and see also; ; Edward Drea and others; The Exploitation of Captured and Seized Japanese Records, Relating to War Crimes, 1942–1945, op.cit. P41.

(56)Cathey, Emily A.; The effects of Japan's apology for World War II atrocities on regional relations, op.cit, Pp14-15. And see also; Edward Drea and others; The Exploitation of Captured and Seized Japanese Records, Relating to War Crimes, 1942–1945, op.cit. P64.

(57)United Nations; Economic And Social Council, Commission On Human Rights Sub commission On Prevention Of Discrimination And Protection Of Minorities Fiftieth Session Item 6 Of The Provisional Agenda, Contemporary Forms Of Slavery Systematic Rape, Sexual Slavery And Slavery like Practices During Armed Conflict Final Report , 22 June 1998, p 41. and see als;International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p23.

(58)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p25.

(59)Chin Kim و Stanley S. Kim; Delayed Justice: The Case Of The Japanese Imperial Military Sex Slaves, Pacific Basin Law Journal, Vol. 16, 1998, P263.

(60)Peipei Qiu, Su Zhiliang Chen Lifei; Chinese Comfort Women: Testimonies from Imperial Japan's Sex Slaves (Oxford Oral History Series), UBC Press, 2013, Pp 50-51

(61)Ibid, Pp 52-53

(62)Ibid; Pp54-55

(63)Ooi Keat Gin; The Japanese Occupation of Borneo, 1941–1945, Routledge, New York, 2011, p68. And see also; Peipei Qiu, Su Zhiliang Chen Lifei; Op.cit, p49.

(64)United Nations; Economic And Social Council, Commission On Human Rights Sub commission On Prevention Of Discrimination And Protection Of Minorities Fiftieth Session Item 6 Of The Provisional Agenda, Contemporary

Forms Of Slavery Systematic Rape, Sexual Slavery And Slavery like Practices During Armed Conflict Final Report , p 41.

(65) International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p50

(66) Ibid, p52.

(67) Ibid, p54. And see also; United Nations; Economic And Social Council, Commission On Human Rights Sub commission On Prevention Of Discrimination And Protection Of Minorities Fiftieth Session Item 6 Of The Provisional Agenda, Contemporary Forms Of Slavery Systematic Rape, Sexual Slavery And Slavery like Practices During Armed Conflict Final Report , p 44.

(68)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p53

(69) Asian Women's Human Rights Council; Primer On Filipino"Comfort Women": Questions And Answers, By The Task Force On Filipina Victims Of Military Sexual Slavery By Japan Secretariat, Philippines And Bayan - Women's Desk, September 1992

(70)Ibid.

(٧١) بعد هزيمة الإمبراطورية الصينية في الحرب الصينية اليابانية الأولى عامي (١٨٩٤- ١٨٩٥)، تنازلت أسرة تشينغ ملكية جزيرة تايوان مع اليابان وفق معاهدة شيمونوسيكي، لم يتخل التايوانيون عن وطنهم الأم «الصين»، وفي سنة ١٩١١ م نظمت جمعية التضامن التي يرأسها مؤسسها "لوه فو شينغ" وأرسلت إلى تايوان، وفي الرابع من مايو سنة ١٩١٩م تأثر التايوانيون لدعوة الحركة الصينية للخلاص من الهيمنة اليابانية في تايوان، وقام التايوانيون بإعلان الثورة في أوائل عام ١٩٢٠م ورغبتهم في الخلاص من الوجود الياباني، رغم ذلك فانه كان للتايوانيين مقاعد في مجلس النواب الصيني حتي حادث جسر ماركوبول لعام ١٩٣٧م، الذي بدأ بمشاركة اليابان فيما أصبح لاحقًا الحرب العالمية الثانية. للمزيد

(72)Grajdanzev, A. J ;Formosa (Taiwan) Under Japanese Rule. Pacific Affairs, Vol. 5, No. 3, pp. 312-315. And see also; Barclay, Paul D. Outcasts of Empire Japan's Rule on Taiwan's "Savage Border," 1874-1945. University of California Press, 2018.

(73)John Women's Human Rights Council; Primer On Filipino"Comfort Women": Questions And Answers, op.cit.

(73)John Women's Human Rights Council; Primer On Filipino"Comfort Women": Questions And Answers, op.cit.

(74)John W. Dower; Embracing Defeat: Japan in The Wake of World II, First Edition, W.W. Norton Company, New York, 1999, p. 124.

(75)Ibid; p 126.and see also; Robert Kramm; Sanitized Sex: Regulating Prostitution, Venereal Disease, and Intimacy in Occupied Japan, 1945-1952, university of California Press, 2013, p162.

(76) K. Connie Kang ; A Report Details How Japan Ran Wartime Brothels, Los Angeles Times , Dec. 5, 2003. And see also; Michael S Molasky; The

American Occupation of Japan and Okinawa: Literature and Memory, New York: Routledg, 2003. p. 109.

(77)Terese Svoboda; "Race and American Military Justice: Rape, Murder, and Execution in Occupied Japan". The Asia-Pacific Journal: Japan Focus, 8 may 2008

(78)John W. Dower; op.cit, p 137

(79)Ibid; 138. And see also; Kovner, Sarah;. Occupying Power: Sex Workers and Servicemen in Postwar Japan. Stanford University Press , 2012, Pp 152 -155.

(80) Michiko Takeuchi ; Pan-Pan Girls" Performing and Resisting Neocolonialism(s) in the Pacific Theater: U.S. Military Prostitution in Occupied Japan, 1945-1952,: Duke University Press, November 2010, Pp 134-136.

(81) Ibid; p139.

(82) NBC News; Japan: U.S. troops used Japanese brothels after WWII, April 27, 20

(83)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p12

(84)Ibid, p13

(85)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p21.

(86) Michiko Takeuchi ; Pan-Pan Girls" Performing and Resisting Neocolonialism(s) in the Pacific Theater: U.S. Military Prostitution in Occupied Japan, 1945-1952,: Duke University Press, November 2010, Pp 134-136.

(87)Ibid; p 137.

(88)Ooi Keat Gin; The Japanese Occupation of Borneo, 1941–1945, Routledge, New York, 2011, p66.

(89)Michiko Takeuchi ; Pan-Pan Girls" Performing and Resisting Neocolonialism(s) in the Pacific Theater: U.S. Military Prostitution in Occupied Japan, 1945-1952, op.cit, p141

(90)John W. Dower; Embracing Defeat: Japan in The Wake of World II, Op.cit, p 122.

(91)Ibid; Pp123-129

(92)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p29. and see also; ; Edward Drea and others; The Exploitation of Captured and Seized Japanese Records, Relating to War Crimes, 1942–1945, op.cit. P41.

(٩٣) وبعد أن أصبحت قضية نساء المتعة محل خلاف في التسعينيات، أنشأت حكومة جمهورية كوريا لجنة للتحقق من نساء المتعة السابقات، وصادقت على ٢٠٧ نساء المتعة اعتبارًا من نوفمبر ٢٠٠٢م، وقدمت الحكومة لهؤلاء النساء مبلغًا شهريًا ثابتًا دعماً لنفقات معيشتهن. من بين (٢٠٧) شخص تم التحقق منهن، توفي (٧٢)، وما زالت (١٣٥) على قيد الحياة، اثنان منهم يقيمان خارج البلاد، حتى نوفمبر ٢٠٠٢م أظهرت حكومة جمهورية كوريا في البداية

موقفا إيجابيا تجاه إنشاء صندوق المرأة الآسيوية، ولكن الموقف تغير إلى الاستياء، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن إحدى المنظمات غير الحكومية التي تدعم الضحايا، وهي المجلس الكوري للنساء اللائي تم تجنيدهن للاستعباد الجنسي العسكري من قبل اليابان، أو"Chongdaehyop" ، شنت حملة قوية ضد صندوق المرأة الآسيوية، وبسبب النقد في وسائل الإعلام كذلك اختلفت نساء المتعة السابقات بشكل كبير في مواقفهن، وانتقد البعض الصندوق وتبرأ منه، وأعربت آخريات عن عدم رضاهن عن مشاركة الصندوق، لكنهن ما زالوا يرغبن في قبول مزايا المشروع، وتم انتقاد أولئك الذين صرحوا علنًا أنهم يعتزمون قبول المزايا، وتم الضغط عليهن، وأصدرت بعض هؤلاء النساء على مضض بيانًا آخر يتنصل فيه من صندوق المرأة الآسيوية، شجع المجلس الكوري حملة نشطة، حيث رفع قضيته إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والعمل بالتضامن مع مجموعات مماثلة في بلدان أخرى، وكان للحملة تأثير في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى قضية نساء المتعة، ومن داخل حملة المجلس الكوري كانت هناك دعوات للحكومة اليابانية للاعتراف بالمسؤولية القانونية والاعتذار ودفع التعويضات ومعاقبة المسؤولين.

وفي يونيو ١٩٩٨ م، أرسل صندوق المرأة الآسيوية رسالة موقعة من رئيس الصندوق بونبي هارا إلى رئيس الجمهورية. ذكرت الرسالة الاعتقاد بأن أموال التكفير من الصندوق وإعانات نفقات المعيشة من جمهورية كوريا كانت مختلفة في طبيعتها، وطلبت أن تقر الحكومة أنه ينبغي أن يكون من الممكن قبول كليهما، ومع ذلك، فإن موقف حكومة جمهورية كوريا لم يتغير، وإدراكًا منه لعدم حدوث أي تغيير في وضع المشروع، قرر الصندوق إيقاف مشروعات التكفير في جمهورية كوريا في بداية عام ١٩٩٩ م، وتغيير هدف المشروع إلى رعاية طبية جماعية، وفي الوقت ذاته، قرر الصندوق صرف مدفوعات للضحايا الذين بدأوا بالفعل إجراءات تقديم الطلبات، وبدأ الصندوق المفاوضات مع الجانب الكوري. ومع ذلك، فقد أصبح من الواضح في النهاية أن الصندوق لن يتمكن من الحصول على تعاون الجانب الكوري، حتى مع وجود هدف مشروع جديد.

ونتيجة لذلك، فقد الصندوق الأمل في متابعة هدف مشروع جديد، ووضع المشاريع في جمهورية كوريا في حالة تعليق، ولكن بعد التفاوض مع بعض الأشخاص، أدرك الصندوق أنه لا يمكنه تغيير الوضع كثيرًا على المدى القصير، فرفع تعليق المشروع في ٢٠ فبراير ٢٠٠٢م، وأنهى المشاريع في جمهورية كوريا في أول مايو٢٠٠٢م، حيث أُنجزت مشاريع صندوق المرأة الآسيوية في جمهورية كوريا دون الحصول على الفهم الكامل للجماعات الناشطة أو الحكومة هناك. ومع ذلك، وافق عدد أكبر بكثير من التوقعات في البداية على قبول خطاب اعتذار رئيس الوزراء والإفادة من مشاريع التكفير التي يقدمها الصندوق. انظر:

الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، البنود ٤٦، ٥٩، ١٠٦، ١١٣، من القائمة الأولية، الذكري السنوية الخمسون للاعلان العالمي لحقوق الإنسان، مسألة التمثيل العادل في مجلس الامن وزيادة اعضائه والمسائل ذات الصلة، النهوض بالمرأة، ومسائل حقوق الإنسان، وثيقة بعنوان: بلاغ من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدي الأمم المتحدة، مذكرة شفوية موجهة إلى الامين العام من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدي الأمم المتحدة إلى الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، بكود (98-22245)،

مؤرخة بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٩٨م. وانظر: ملحق رقم (٣): يوضح مشاريع التسوية التي وضعها صندوق المرأة الاسيوية مع الدول المتضررة من محطات الراحة.

(94)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p129. and see also; Edward Drea and others; The Exploitation of Captured and Seized Japanese Records, Relating to War Crimes, 1942–1945, op.cit. P47.

(95)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p136. and see also; ; Edward Drea and others; The Exploitation of Captured and Seized Japanese Records, Relating to War Crimes, 1942–1945, op.cit. P49.

(٩٦) تم شرح هذا القرار أو هذه الرغبة للمسؤولين التنفيذيين في الصندوق الزائرين من قبل كبار المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية الإندونيسية ومكتب وزير الدولة لشئون المرأة، وأعرب بعض أعضاء الصندوق عن رأي راسخ بأنه يجب تقديم أموال التعويض إلى نساء المتعة السابقات، لكن الصندوق وافق في النهاية على التعويضات، كذلك على القرارات التي اتخذتها حكومتا البلدين، ونتيجة لذلك، تم بناء (٥٠) مرفقًا خلال فترة عشرة سنوات في المناطق التي يُعتقد أن "نساء المتعة السابقات في زمن الحرب" تتمركز فيها، وطلب الصندوق إعطاء الأولوية لنساء المتعة السابقات عند دخول الأشخاص إلى المرافق، وإعطاء الأولوية للمناطق التي وقع فيها إيذاء نساء المتعة عند اختيار مواقع تلك المرافق، وقد تلقى الصندوق التزام الحكومة الإندونيسية بإعطاء الأولوية لنساء المتعة السابقات اللائي تقدمن إلى الصندوق عند اختيار المقيمين في المرافق التي سيتم تشييدها في إطار المشاريع، كذلك تم تنظيم المرافق بشكل رئيس في تلك المناطق التي كان يعيش بها عدد كبير من نساء المتعة.

وفي ٢١ مارس ١٩٩٧م، أرسل رئيس الوزراء هاشيموتو رسالة اعتذار بخصوص قضية نساء الراحة إلى الصحفي الإندونيسي سوهارتو، وفي ٢٥ آذار / مارس ١٩٩٧م، تم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية الإندونيسية وصندوق المرأة الآسيوية وبدأت المشاريع، وتم تعيين الإدارة على أنها المنظمة التي تنفذ المشاريع، وتم الاتفاق على أن يقدم صندوق المرأة الآسيوية ما مجموعه (٣٨٠) مليون ين كمساعدة على مدى (١٠) سنوات، مأخوذة من الموارد المالية للحكومة اليابانية، تم تنفيذ المشروع على النحو التالي: بناء (٦٩) منشأة، في الفترة الأولى من المشروع، تم بناء خمسة مرافق؛ وفي المرحلة الثانية تم بناء ستة مرافق، وفي المرحلتين الثالثة والرابعة تم بناء عشرة مرافق؛ وفي المرحلتين الخامسة والسادسة تم بناء (٢١) مرفقاً؛ وفي المرحلة السابعة تم الانتهاء من (٢٧). وفقًا للتقرير النهائي لوزارة الشؤون الاجتماعية الإندونيسية، يوجد (٢٣٥) مرفقًا للرعاية الاجتماعية لكبار السن في جميع أنحاء البلاد؛ اثنان منها تديرهما الحكومة المركزية و(٧١) تديرها حكومات المقاطعات، وتم تشغيل الباقي من قبل المنظمات الخاصة، وهناك (٢٩)% من جميع المرافق تم تشييد المباني منها. للمزيد انظر:

- Ministry Of Social Affairs Republic Of Indonesia; Report On The Handle Of Ex Jugun Ianfu By Indonesia Government In Cooperation With Asian Women's Fund (Awf), 2006, P 4-7. And see also; Katharine McGregor; Transnational and Japanese Activism on Behalf of Indonesian and Dutch Victims of Enforced Military Prostitution During World War II, op.cit, p73.

(97)Memorandum Of Understaniding Between The Department Of Social Affairs Of The Republic Of Indonesia And The Asian Women' S Fund Concerning Promotion Of Social Welfare Services For Elderly People In Indonesia, Done In Duplicate At Jakarta On This 25th Day Of March In The Year One Thousand Nine Hundred Ninety Seven In The English Language.1997.

(98)Katharine McGregor; Emotions and activism for former so-called "comfort women" of the Japanese Occupation of the Netherlands East Indies op.cit, p74.

(99) Memorandum of Understanding between the Asian Women's Fund and the Project Implementation Committee in the Netherlands concerning the "Wartime Comfort Women" Issue, DONE in duplicate at The Hague, Netherlands, on this 15th day of July.1997.

(100) Ibid

(١٠١) لم تُناقش القضية بشكل جدي إلا في عام ١٩٩٢م؛ حيث أنشئت لجنة تحقيق للبحث في قضية نساء الراحة التايوانيات بواسطة اليوان التشريعي التايواني (على غرار البرلمان)، والإدارات المسؤولة عن الشؤون الخارجية والداخلية، وأكاديمية سينيكا، ومؤسسة إنقاذ النساء في تايبيه. ثم بدأت اللجنة التحقيق في القضية، وفوضت اللجنة؛ مؤسسة إنقاذ نساء تايبيه لتكون الكيان الوحيد الذي يعمل كنقطة محورية للجهود المبذولة لحل قضية نساء المتعة في تايوان، وكلفتها بما يلي: (١) تحديد نساء المتعة السابقات؛ (٢) التعامل مع المعلومات الخاصة بالأفراد؛ و(٣) العمل كوكيل في نقل الإعانات الحكومية لنفقات معيشتهن إليهن. كان هذا الوضع، الذي تركزت فيه هذه المهام الثلاث في منظمة واحدة، مختلفًا تمامًا عن الترتيبات المعمول بها في البلدان الأخرى. وطالبت المؤسسة اليابان بدفع تعويضات للدولة، وعارضت بشدة صندوق المرأة الآسيوية، وكان لهذا الموقف تأثير كبير على الضحايا؛ حيث كان هناك (٣٦) امرأة تايوانية حُددن كضحايا ما زلن على قيد الحياة آنذاك، ودفعت لهن سلطات تايوان (١٥) ألف دولار تايواني (حوالي ٦٠ ألف ين ياباني) شهريًا لدعم نفقات معيشتهن، وفي يوليو ١٩٩٩ م رفع تسع تايوانيات تعرضن للإيذاء لكونهن نساء المتعة دعوى قضائية في محكمة طوكيو الجزئية ضد الحكومة اليابانية، مطالبات بمبلغ (١٠) ملايين ين لكل فتاة، ورُفضت المحكمة مطالبهن في أكتوبر ٢٠٠٢ م، واستأنفت المدعيات هذا القرار، ثم أيدت محكمة طوكيو العليا قرار المحاكمة الأولى، ورفضت مطالبهن مرة أخرى في فبراير ٢٠٠٤م، ومن ثم قررت المدعيات بالاستئناف أمام محكمة أعلى، ووقع الأعضاء (على غرار أعضاء البرلمان) على وثائق تدعو الحكومة اليابانية إلى الإعتراف بالمسؤولية القانونية والاعتذار ودفع التعويضات للمزيد انظر.

- International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, p185

(102)International Commission of Jurists (ICJ);op.cit, Pp 145 -147. and see also; ; Edward Drea and others; The Exploitation of Captured and Seized Japanese Records, Relating to War Crimes, 1942–1945, op.cit. Pp 213- 2-16.

(١٠٣) غير أنه في يونيو ١٩٩٢ م حثت الإعلانات الإذاعية أولئك السيدات الفليبينيات اللاتي أجبرهن الجيش الياباني على أن يصبحن نساء متعة على التقدم بالشكوي والمطالبة برد اعتبارهن والحصول على تعويض، فقررت السيدة ماريا روزال. هينسون أن تفعل ذلك بعد

الاستماع إلى البث، والتقت بالسيدة نيليا سانشو وناشطات آخريات في مجال حقوق الإنسان، وقدمت سرداً لتجاربها، وأُجرت أول مقابلة صحفية لها في ١٨ سبتمبر ١٩٩٢م، وساعدت السيدة هينسون منظمةLILA-Pilipina ، وهي منظمة خاصة أنشأتها السيدة سانشو، وقد أطلقت المنظمة حملة تدعو الحكومة اليابانية إلى الاعتذار ودفع التعويضات، وزاد عدد السيدات الفلبينيات، فقد اتصل بها حوالي (٢٠٠) ضحية، وبدعم منLILA-Pilipina ، رفعت السيدة هينسون، و(١٨) امرأة أخرى سابقة من نساء المتعة دعوى قضائية في محكمة طوكيو الجزئية في نيسان / أبريل ١٩٩٣ م، مطالبة الحكومة اليابانية بإصدار اعتذار ودفع تعويض، وارتفع عدد المدعين إلى (٤٦) سيدة، المعروفين باسم (لولا)، وهي كلمة تاغالوغية تعني "جدة" أو "سيدة مسنة")، ولكن فشلت الدعوى في المحكمة الجزئية والمحكمة العليا، وفي ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣م، رفضت المحكمة العليا الاستئناف. انظر:

الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، البند (٥٦ – أ) من جدول الأعمال، النهوض بالمرأة، وثيقة بعنوان: الفلبين مشروع قرار، الاتجار بالنساء والفتيات، بكود (08-55182)، مؤرخة بتاريخ ٦ يوليو ١٩٩٨م

(104) Asian Women's Human Rights Council; Primer On Filipino"Comfort Women": Questions And Answers, op.cit

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 84
Febraury 2023

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233